بحث محكم | قسم الفلسفة والعلوم الإنسانية | 03 ديسمبر 2018

مشكلة إحالة اسم العلم في فلسفة المنطق المعاصرة

الحسين أخدوش
باحث مغربي

مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث www.mominoun.com

جميع الحقوق محفوظة © 2018
All rights reserved © 2018

ملخّص الورقة

نروم في هذه الورقة[1] إبراز أوجه الاختلاف والتمايز بين النظرية المنطقية الوصفية والنموذج الدلالي اللساني والتواصلي فيما يخصّ إشكالية إحالة أسماء الأعلام كما تمّ طرقها في إطار فلسفة المنطق المعاصرة. وغرضنا في ذلك أن نسلّط الضوء على مشكلة الإحالة كما نظر إليها بعض نظار المنطق المعاصر (ميل، فريجه، راسل، كواين، سورل، كريبكه، بورج..) في سياق معالجتهم لفئة من العبارات اللغوية متمثلة في أسماء الأعلام الشخصية. وقد سلكنا في بحث هذه المسألة منهج التحليل والمقارنة بين بعض النماذج والنظريات المنطقية المشهورة بطرقها لهذه الإشكالية.

1- أصل هذه الورقة كان عبارة عن دراسة بحثية حول "مشكلة إحالة أسماء العلم في فلسفة صول كريبكه" بإشراف من أستاذنا الفاضل الدكتور يوسف السيساوي، أنجزت أثناء تكويننا بماستر "الفلسفة تأويل وإبداع" الذي تنسّقه أستاذتنا الكريمة الدكتورة ثريا بركان من شعبة الفلسفة بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بمراكش. فإلى هؤلاء الأساتذة الأجلاء الشكر والتنويه على توجيهاتهم وإرشاداتهم.

تقديم عام

انصرف اهتمام نظّار الفلسفة إلى التركيز على قضايا اللغة والمنطق في مقاربتهم للمعرفة وتحليل الفكر واللغة معا. وقد نجم عن هذا الأمر اعتبار اللغة مدخلا أساسيا للتفكير الفلسفي في العالم من خلال اعتبار التفكير في الرموز لا تخرج عن دائرة استعمالنا للغة والتفكير من خلالها. وكان هذا الأفق الجديد للفكر المعاصر نوعا من إزاحة التركيز عن أولوية الوعي لصالح أهمية السيميائيات واللسانيات والتداوليات في مقاربة الظواهر الفكرية والثقافية في العالم. أدى هذا المنعرج اللغوي / اللساني إلى صرف الاشتغال بالتأمل الميتافيزيقي[1] الخالص ذي النزعة التمثلية الذاتية للعالم لصالح ما سوف يطلق عليه فيما بعد بالبيذاتية[2*] والتفاعل التواصلي اللغوي في مقاربة مفاهيم المعرفة والثقافة والرمزيات.[3]

وضع الفيلسوف **فريجه** نموذجا نظريا منطقيا يستجيب لهذا التحوّل الفكري قوامه اعتبار الأقوال التعبيرية والفكرية منطلقا للتحليل المنطقي والاشتغال الفلسفي. كان ذلك تأسيسا أوّليا لنموذج التحليل الفلسفي للغة والاشتغال المنطقي، عالج بمقتضاه جملة من الإشكالات المطروحة للفلسفة في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين؛ مثل: مشكلة المعنى والإحالة، مفهوم الدلالة، الصدق، الحقيقة، الخطأ.. إلخ. ودشّن **فريجه** بهذا التأويل الدلالي الجديد عصر فلسفة التحليل، فكان أوّل منظّر لفلسفة اللغة المعاصرة كما صرّح بذلك **ميشائيل داميت**[4*] عندما سُئل عمّا إذا كان يوجد في الفلاسفة الآخرين من يستحقّ اعتباره جدّا (le grand-père) لفلسفة التحليل المعاصرة بغض النظر عن **فريجه؟** فردّ بأنّه وحده الجدّ المؤسس لفلسفة التحليل، حيث لا يجاريه في ذلك أحد من الفلاسفة الآخرين.[5]

هيّأت أبحاث **فريجه** حول اللغة والمنطق مناخا جديدا لفلسفة اللغة، ساعد في معالجة تأويل دلالة أسماء العلم، بعدما كان الفضل في إثارتها يعود إلى **جون ستويرات ميل**، في الفترة الحديثة[6]، الذي تنبّه إلى أنّ اسم العلم له دلالة إشارية وليس تعيينية، إذ لا يحمل أيّ معنى في حدّ ذاته.

1- Ullmo, (J): La pensée scientifique moderne; éd Flammarion, Paris, 1969, pp. 214/215

2* Intersubjectivité.

3- Renaut, (A): Kant aujourd'hui; éd Flammarion, Aubier, Paris, 1997, p.111

4* Michael Dummett.

5- Dummett, (M): Les origines de la philosophie analytique, tr de l'allemand par Marie-Anne Lescourret, éd Ga - limard, 1991, p.181

6- انفرد الفيلسوف جون ستيوارت ميل في الفترة الحديثة بتصوّر فلسفي خاص في كتابه «نسق المنطق» (1843)، أشار فيه أنّ لأسماء العلم دلالة ذاتية وليس دلالة إيحائية، ومن ثم لا معنى لها مادامت دلالتها الماصدقية تشمل فقط شخصا واحدا، بينما مفهومها يكاد ينعدم.

تلقى رواد فلسفة اللغة المعاصرين هذا الموقف، فناقشوه على ضوء ما استجدّ لهم من إمكانات نظرية ومنهجية في تحليل وفهم دلالة الأسماء والعبارات والقضايا المنطقية. وقد كان **فريجه** أوّل المنظرين لهذه المسألة بشكل منهجي منظّم جعل تصوّراته حولها تؤثّر في اللاحقين بشكل أو بآخر، ممّا ساهم في توسيع النظر في دلالة الأسماء وبحث مشكلة إحالتها المتوقعة.

استشكال الموضوع

لقد جاء الانصراف القوي لدلاليات أسماء العلم في سياق ما يسمى لدى البعض بالمنعطف اللساني «Le tournant linguistique» الذي نجم عن التخلي عن البراديغم الكلاسيكي في المعرفة عامة والعلم خاصة، إذ تم التحوّل عن نموذج الوعي، أو العقل بالمفهوم الحديث له الذي شكّل نواة البراديغم المعرفي للفلسفة الحديثة، إلى نموذج معرفي جديد احتلّت قضايا اللغة واللسان مركزه.[7] وهكذا، دشّنت إسهامات **فريجه** في المنطق للمنعطف اللساني للفلسفة المعاصرة[8]، حيث أسّس نظرية خاصة في التسوير راجع فيها طريقة المناطقة الكلاسيكيين في التعامل مع اللغة، انطلاقا من منطق الحدود القائم على التصور المفهومي للألفاظ.[9] في مقابل ذلك، أنشأ نظرية صورية جديدة تعتبر الدلالة مجرّد الإحالة إلى الواقع وتعيين ما يوجد فيه من الأشياء. وأصبحت الإحالة تحدّد القيمة الصدقية للألفاظ، في حين بقيت الدلالة مجرّد تلازم بين المعنى والإحالة مع أسبقية هذه الأخيرة في تحديد القيمة الدلالية للجملة.[10]

أسّس **فريجه** بناء على هذه الطريقة في الإحالة لازدواجية الدلالة، وكان ذلك بغرض حلّ بعض الألغاز التي تنطوي عليها هذه الإحالة، مثلما نجد في عبارة «Hesperus is Phosphorus» (نجمة الصباح هي نجمة المساء)، حيث يرد الاسمان ليدلا معا على نفس الشيء (كوكب الزهرة) حتى وإن كان الاسم الأول يمثلها بعبارة «نجمة الصباح»، والثاني بعبارة «نجمة المساء».[11] وتجعلنا المماثلة بين الصيغتين السابقتين

7- ننبّه هنا إلى أهمية المستجدات النظرية والمنهجية التي وقعت في أواخر الفترة الحديثة، حيث اعتلى الفكر التاريخي مرتبة النموذج المعرفي للتفكير خاصة مع المدرسة الألمانية، ثمّ سرعان ما مهدّ ذلك لدخول العنصر اللساني في التنظير والفهم مع بروز التأويليات واللسانيات وباقي الأبحاث الثقافية والاجتماعية، ممّا سرّع في إظهار دور اللغة في الفهم والتفكير حول مختلف القضايا التي تهمّ الوضع البشري للإنسان المعاصر. انظر بهذا الخصوص:

- Apel, (K, O): Ethique de la discussion; tr de l'allemand par Hunyadi, M. éd CERF, Paris, 1994, pp.40/41

8- Dummett, (M): Les origines de la philosophie analytique; op. cite, p.25

9- Engel, (P): Identité et référence, presse de l'école normale supérieure d'Ulm, paris, 1985, p.11

10- يوسف السيساوي: الإحالة في سياق التراث اللغوي العربي الإسلامي، الطبعة الأولى، سنة 2014، المطبعة الورقية الوطنية، الدار البيضاء-المغرب. ص 119

11- تنبني دعوى فريجه في الإحالة، هنا، على القول بأنّ معنى العبارة / الاسم يكمن في الطريقة التي تشير بها هذه العبارة إلى موضوعها (المرجع). يحصل من هذا الزعم أنّ عبارتي: «نجمة الصباح» و«نجمة المساء» تشيران إلى موضوعهما المشترك (المرجع)، الذي هو كوكب الزهرة، بطريقتين مختلفتين، حيث إنّ هتين الطريقتين هما اللتان تشكلان معنيين مختلفين لنفس المرجع. بالتالي، فالمعنى لا يجود في المرجع، لكنّه يكمن في طريقة الإحالة أو قل في الكيفية التي نتصوّر بها طريقة إحالة الاسم / العبارة على الموضوع (المرجع). انظر بهذا الخصوص:

- Kutschera, (F): Gotllob Frege: Eine einfürung in sein werk; Walter de Guyter, Berlin, New-york, 1989, p.63.

نقع في مسألة الترادف بين العبارات الدالة على نفس الشيء بواسطة أسماء مختلفة. فصيغة (نجمة الصباح هي نجمة المساء) تماثل بنفس الطريقة السابقة عبارة (نجمة الصباح هي نجمة الصباح).[12] بمقتضى ذلك، تصبح العبارات المترادفة قد دلّت على نفس الشيء من خلال التماثل القائم بينها في الإحالة إلى الشيء ذاته بشكل متكافئ.

تقييما للاختلاف بين العبارتين المتماثلتين السابقتين؛ استنتج **فريجه** أنّه من الضروري أن ندرك حضور عنصر ثانٍ في الدلالة، وهو في هذه الحالة عنصر المعنى «Sinn».[13] هكذا فتح تمييز **فريجه** في الدلالة «Bedeutung» بين الإحالة «Bezug» والمعنى الطريق للبحث في مسألة تعيين أسماء العلم، انطلاقا ممّا تحمله من أوصاف يمكن تعيينها تعيينا واضحا ودقيقا.[14] وعبّر **راسل**، تلميذ **فريجه**، عن هذه المسألة بنظرية خاصة لديه تسمّى بـ «الأوصاف المحدّدة»؛ ورغم صرامة هذه النظرية الصورية في تحديد الدلالة تحديدا ماصدقيا بالنسبة إلى العالم الواقعي، إلاّ أنّه سرعان ما تمت منازعته فيما بعد، نتيجة للتوسيع الدلالي والمنهجي الذي عرفته الأبحاث المنطقية في مجال تأويل الأنساق الدلالية واللسانية، وبصفة خاصة مع بروز تصورات دلالية جديدة منفتحة أكثر على غنى وسعة اللغة الطبيعية، كالتداوليات وفلسفة اللغة العادية.

أثار النقاش في هذه القضايا تساؤلات نظرية ومنهجية تنصب في مجملها حول طبيعة المعنى والدلالة وطريقة الإحالة على الوقائع والأشياء في العالم الموضوعي باستعمال الأسماء والعبارات والأقوال اللغوية. ضمن هذا الإطار، طرحت إشكالية كيفية معالجة إحالة أسماء الأعلام، عندما نستخدمها لتسمية الأفراد والأشياء؛ وهي الإشكالية التي يمكننا التعبير عنها في مجموعة من التساؤلات، منها:

- هل الأسماء التي نستعملها للإحالة على الموضوعات الخارجية هي معاني مطابقة لتلك الموضوعات؟ أم هي مجرد تسميات لا تحمل أي معنى يخصّ هذه الموضوعات؟ هل نعتبر أسماء الأعلام، مثلا، تسميات حقيقية للأشخاص الذين يحملونها؟ كيف تجري التسمية على الأشياء والأفراد؟ هل تقوم الوظيفة الإحالية لأسماء الأعلام في مجرّد تعيين الموضوعات؟ أم أنّها كذلك تتضمّن معناها الخاص؟ كيف نفسّر وجود اسم واحد لأكثر من شيء واحد وفرد واحد؟ ما هي المقوّمات الدلالية والمنطقية التي يمكن اللجوء إليها لفهم إحالة أسماء الأعلام على الأفراد؟

12- Meza, (O), Monnier et Bellefleur: «Saul Kripke»; Uqam 1em décembre, 2003, p.17

13- Dummett, (M): the logical of metaphysics; ed Harfard University press, 1993, p.141

14- Kutschera, (F): Gotllob Frege: Eine einfürung in sein werk; op. cite, p.66

وتدقيقا للبحث في هذه الإشكاليات، نقترح في العرض الآتي إبراز تلك الجوانب المنطقية والدلالية التي وسمت النموذجين الأساسيين الحاسمين في البحث المنطقي لإحالة أسماء العلم على موضوعاتها. وهما على التوالي: نموذج التصور الدلالي الوصفي للإحالة لدى ستيوارت ميل و**فريجه** و**راسل**؛ وبعض النماذج الدلالية اللسانية والتواصلية المعاصرة.

أولاً: نموذج التصوّرات الدلالية الوصفية لإحالة اسم العلم

نقصد بالحديث عن التصوّرات الدلالية الوصفية لأسماء الأعلام، الحديث عن بعض الطرائق المنهجية والمقاربات النظرية الفلسفية التي سلكها بعض نظّار المنطق، وذلك قصد معالجة مشكلة إحالة الأسماء على موضوعاتها. فلأجل إيضاح بعض معالم النقاش حول هذه المسألة، نقترح في البداية التعرض لتصوّر جون ستيوارت ميل، ثم منه نمرّ إلى النظرية الدلالية الوصفة لكلّ من **فريجه** و**راسل**[15]، قبل المرور إلى الإشارة إلى بعض التصورات اللسانية التواصلية لإحالة أسماء الأعلام.

1- اسم العلم واستحالة المعنى لدى جون ستيوارت ميل

تكمن وظيفة الأسماء، بالنسبة إلى هذا الفيلسوف، في أنّها تعيينية وليست إيحائية، لكونها ذات وظيفة إحالية واقعية أو افتراضية في هذا العالم. إنّها ليست تعيينية وصفية، مادامت لا تدلّ على ما تحيل عليه تحديدا دلاليا يُفيد حمل معنى الشيء الذي تُحيل عليه.[16] ويمثّل اسم العلم في هذا المنظور علامة صوتية أو كتابية لتحديد كيان معيّن دون أن تمثّل أيّة معلومة حول الشيء الذي تحيل عليه. تأسيسا على ذلك، غدا اسم العلم وفقا لهذا المنظور خاليا من المعنى، حيث لا يحتوي أيّة خصائص كيفية للموضوع الذي يحيل عليه؛ وبالتالي، فهو يشكّل لفظة خالية من المعنى.[17]

ولقد اعتبر **ميل** اسم العلم تسمية للأشياء وليس للمعاني والأفكار كما يمكن أن يظن، بهذه الفكرة، دافع ميل عن نظرية جديدة في التسمية، تقوم على اعتبارات منطقية جديدة تزعم كون الاسم علامة لسانية على الشيء، لكن لا يعني بالضرورة أنّه يحمل معنى محدّدا أو فكرة معيّنة عن هذا الشيء؛ فالاسم يشير إلى

15- غرضنا من ذلك، يكمن أساسا في إبراز محدّدات هذه التصوّرات الدلالية لإحالة لأسماء الأعلام، كما انتقدها كريبكه نفسه، وبصفة خاصة تصوّر راسل لفكرة الأوصاف المحدّدة التي تعتبر الوظيفة الإحالية للأسماء قائمة في تحديد موضوعاتها وتعيينها تعيينا وصفيا، يستوفي شروط الصدق التحقيقية التي تقتضيها المعالجة الماصدقية.

16- Alloncle, (R): Nom propre et référence; op. cite, p.09

17- تعتبر أطروحة خلو اسم العلم من المعنى نتيجة للتصور القاضي باعتبار أسماء العلم لها مرجع مخصوص، لكنها لا تحتوي أية دلالة محدّدة. وهذا هو فحوى دعوى ستيوارت ميل، حيث يتقدّم بهذه الأطروحة ليقطع الطريق عن إمكانية الحديث المعنى المعجمي للأسماء العلم، غير أنّ قولا من هذا القبيل يصطدم بإشكالية المرجع، إذ يلزم صياغة نظرية دلالية منطقية خاصة تنهض بهذه الدعوى وتؤسّسها، وذاك ما سيقوم به صول كريبكه في أطروحته حول التصوّر السببي لإحالة أسماء العلم. أنظر بهذا الخصوص القاموس الموسوعي للتداولية، جاك موشلير وآن ريبول، ترجمة مجموعة من الأساتذة، بإشراف عز الدين المجدوب، نشرة دار سيناترا، المركز الوطني للترجمة، تونس، 2010، ص 172

الأشياء ولا يحيل عليها بشكل محدّد من خلال حمل فكرة معيّنة عنها.[18] فاستعمال اسم علم ما، يكون بغرض التعبير عن اعتقادنا في الشيء وليس الاعتقاد في فكرة الشيء، لذلك لا يشير الاسم إلى الفكرة مباشرة، وإنّما إلى الشيء مباشرة. إذن، فالأسماء الشخصية ليس لها أيّ معنى دلالي في حدّ ذاتها، بل فقط نطاق ماصدقي تشير به إلى الأشياء الخارجية.[19]

تكشف المقارنة بين أسماء العلم والأسماء العامة التي تشير إلى الكايانات والجواهر الواقعية على كون الإحالة المباشرة ليست متناسبة مع الوظيفة الدلالية الوصفية، غير أنّه إذا كانت الأسماء العامة قادرة على القيام بالوظيفة الإشارية والإحالية معا، فمن المفترض أيضا أن تكون أسماء العلم بدورها قادرة على القيام بنفس الدور الإشاري والإحالي تجاه الموضوعات التي تشير إليها. وذاك ما سوف تقوم الطريقة الوصفية في التسميّة بتعزيزه والدفاع عنه من خلال تصوّرات **فريجه** و**راسل** وآخرين، الذين رسخوا القناعة النظرية والفلسفية بكون الإحالة إلى الموضوعات هي تحديد لها بمضمون وصفي محدّد. كيف ذلك؟

2- إحالة اسم العلم في النظرية المنطقية الوصفية المعاصرة

إذا كان تصور **ميل** يؤكّد أن إحالة أسماء العلم على موضوعاتها غير ذاتية، لأنّها لا تحمل أيّة دلالة ذاتية في ذاتها، ومن ثم لا معنى مخصوص لها؛ فإنّ المنظور الوصفي للأسماء يقضي بأن يكون لهذه الأسماء صفات محددّة تجعلها قابلة لحمل معنى ما، وإلاّ كانت غير ذات فائدة دلالية ومنطقية. وإذن، كيف يبرّر الوصفيون هذا الزعم؟ ثمّ ما الذي يبرّر هذا القول لديهم فلسفيا ومنطقيا؟

المعروف من داخل تاريخ فلسفة اللغة، أنّ هذا الأمر ينحدر من محاورة **كراتيل** السقراطية[20]، غير أنّ التغيّرات والمستجدات الفكرية الكثيرة والمختلفة التي طرأت فيما بعد، أفضت في النهاية إلى تصورات دلالية ومنطقية في إطار المنطق المحمولي المعاصر مع **فريجه** بداية، حيث ظهرت قناعة نظرية تزعم

18- لا تدلّ أسماء العلم عند ميل دلالة معجمية أو سياقية، وإنّما فقط دلالة مطابقة، إذ لها دلالة ماصدقية وليس لها مفهوم محدّد. هذه الفكرة هي التي سوف تفضي للقول، فيما بعد، إلى أنّ خاصية أسماء العلم تكمن في كونها تحيل إلى الموضوعات بشكل مباشر، وليس بواسطة خصائصه مسندة إليها. انظر بهذا الخصوص:

- Recanati, (F): Philosophie du langage et de l'esprit, op. cite, p.30

19- Katz, (J): «Analyticity, Necessity, and the epistemology of semantics», philosophy and phenomenological reaserch; Vol. 57, No. 1, March 1997, p 3

20- يحدّد أفلاطون أهميّة استعمال الأسماء في خطابات الناس داخل هذه المحاورة الشيّقة في كونها تنجز وظيفتين أساسيتين، وهما: وظيفة بيداغوجية، حيث تمكن الأسماء المتكلّمين من أن يخبروا بعضهم البعض؛ وبالتالي فهي آلية لتحويل الجهل بالأشياء على مشروع لمعرفة كنهها. ثمّ وظيفة أنطولوجية، حيث تمكن المتكلّمين من خلال اللغة من معرفة ماهية الموجودات والأشياء، وذلك من منطلق أنّ التعريف اللغوي للموجودات هو ما يجعل الأسماء تحديدات لسانية لهوية الأشياء، ومن ثم تصبح الألفاظ والكلمات تعريفا للجود ورسما رمزيا لما يوجد. انظر بهذا الخصوص الأستاذ التهامي الضرضاري: نظرية اللسان في فلسفة الإغريق، الجزء الأول فقه الشذرات، الطبعة الأولى، المطبعة الورقية الوطنية، مراكش، المغرب، سنة 2016، ص 116 وص 117

ضرورة ترييض اللغة، حتى تفي جيّدًا بأداء المعنى بكلّ دقة وأمانة.[21] تقوم خلفية هذا التصور على اعتبار اللغة دوالا وعبارات قضوية، يمكن حسابها حسابا منطقيا محموليا. كان لهذا الأمر تأثيره البيّن على ضبط دلالة الألفاظ والأسماء والعبارات اللغوية عامة. أفضى تطبيق هذا التصور على دلالة العبارات اللسانية مع **فريجه** إلى اعتبار المعنى «فن عرض الموضوع وتعيينه».[22*] تأسيسًا عليه، أصبح المعنى (معنى العبارة) يفهم انطلاقا من القيمة الدلالية الصدقية للعبارات؛ أمّا الاسم، فقد نظر إليه على هذا الأساس، حيث يلزم أن يحيل على موضوعه مصداقا لهذا المفهوم الدلالي لإحالة العبارات.[23]

ولقد عبّر **فريجه** في «الأسس المنطقية للحساب» عن المشاكل التي تثيرها دلالة أسماء العلم هذه، واقترح لتجاوز صعوبات تحديد معنى هذه الأسماء التفريق بين الإحالة والمعنى. سار **راسل**، بعد هذا **فريجه**، على نفس المنحى معمّقا من هذه الأطروحة بنظرية الأوصاف المحدِّدة[24]؛ وكانا موجّهين في تصوّرهما ذاك بمجموعة من الحجج، شكلت سندا في اعتبار الاسم وصفا وليس شيئا آخر. فما هي هذه الحجج التي تدعم وتبرّر هذا الزعم الوصفي؟

1.2 - الحجج المسندة للنظرية الوصفية لفريجه وراسل

نقصد بالكلام عن الحجج المؤسّسة للتصوّر الوصفي لأسماء العلم تلك المستندات الفلسفية والمنطقية القاضية بجعل الأساس الدلالي الوصفي معيارا لتقويم ومعالجة العبارات اللغوية. نظر هذا التصوّر الدلالي إلى اللغة الطبيعية، باعتبارها نظاما رمزيا ينبغي ضبطه بقواعد منطقية صارمة حتى يفي بأداء المعنى في الأقوال والعبارات. وتأسيسا على ذلك، ظهرت نظرية دلالية في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين على يد **فريجه** وتلميذه **راسل**، تولّت مهمّة تأسيس هذا الأمر فلسفيا.[25]

قامت تصوّرات هذه النظرية الدلالية على أساس منطق المحمولات المستند على تصوّر منطقي للقضية الحملية، يحرّرها من التقليد الأرسطي الكلاسيكي القاضي، باعتبار بنية القضية الحملية ذات ثلاثة عناصر: الموضوع/ المحمول/ الرابطة، حيث يجوز لموضوع أن يكون جزئيا أو كلّيا؛ بينما في كلتا الحالتين لا يكون لهذا الفرق أيّة أهميّة على مستوى البنية الصورية لهذه القضية. أمّا المثال على ذلك، فكما نجد في

21- Linsky, (L): Le problème de la référence; tr S. Stern-Gillet, Ph. Devaux, (P). Gochet, éd de Seuil, Paris, 1974, p.45

22* Die Art des Gegebenseins.

23- Maurice, (L): La question du rapport entre le sens et la référence dans la philosophie du langage: le cas des noms propres, thèse de philosophie, Université Jeans Moulin, Lyon 3, p.30

24- Linsky, (L): Le problème de la référence; op. cite, p.79

25- Ibid, p.141

العبارتين: (الإنسان عاقل) و(سقراط إنسان)؛ حيث يعتقد منطق أرسطو أنّهما قضيتان لا يوجد بينهما فرق مهم على مستوى البنية الصورية لكلتيهما، رغم أنّ الأولى قضية كلية والثانية جزئية.[26]

خلافا لذلك، تقصّر وظيفة موضوع القضية الحملية، في منطق المحمولات المعاصر، على المعاني والألفاظ الجزئية، حيث تمّ اعتبار كلّ ما عداها من المعاني والألفاظ الكلّية ذات وظيفة حملية. لذلك كان المقصود بالوظيفة الحملية إمكانية قولها على غيرها من الموضوعات الأخرى، وهذا ما ينطبق على الأسماء العامة كما على أسماء العلم.[27] وتقوم هذه الأطروحة المؤسّسة للمنطق المحمولي على عدّة حجج، ارتأينا تصنيفها إلى فلسفية ومنطقية، وذلك لإبراز الخلفيات الفلسفية والمنطقية الداعية إلى اعتبار أسماء العلم أوصافا لموضوعاتها. لكن ما هي أهم تلك الحجج المُسْنِدة للمنطق المحمولي المعاصر؟

جوابا عن هذا السؤال، نقترح عرض نوعين من الحجج المُسْنِدة لهذا التصور، وهما: الحجج الفلسفية والحجج المنطقية.

1.1.2 - حجج فلسفية

نقصد هنا بالنظر في الخلفيات الفلسفية الموّجهة للمنظور الوصفي لإحالة أسماء الأعلام؛ حيث يمكن القول، بخصوص هذا الصنف من الحجج، أنّه ينحدر في أصله من تقليد فلسفي قديم يضرب بجذوره في التقليد المنطقي اللساني صعودا إلى ميتافيزيقا **أرسطو**.[28] اعتُبرت اللغة في ظلّ هذا التقليد أداةَ التعبير عن الفكر، الشيء الذي يلزمها أن تكون دقيقة ووفية للأنطولوجيا أثناء الإبلاغ عن الواقع. أمّا التراث المدرسي للمنطق، فلم يحد عن هذا التصوّر في الغالب؛ بل تبنّاه ودافع عنه تحت مقولة معيار «مطابقة ما في الأذهان لما في الأعيان»، والتي جعلت من اللغة مجرّد أداة للتعبير الأمين عن مضامين الأفكار.

لقد ظلّ هذا الاعتقاد راسخا في التقليد الفلسفي الغربي إلى اللحظة المعاصرة، حيث جرى تداوله على نطاق كبير من خلال البحث المنطقي واللساني، مستندا في ذلك على جملة من الحجج النظرية والمنهجية، نذكر منها بالخصوص الحجج الآتية:

26- محمد مرسلي: منطق المحمولات، ط الأولى، دار توبقال، الدار البيضاء، سنة 2003، ص 13

27- Linsky, (L): Le problème de la référence; op. cite, p.117

28- Aristote, (T): Métaphysique (1006b), in Œuvres complètes; Direction de Pierre Pellegrin, éd Flammarion, Paris, 2014, p.1787

أ- حجّة تحقيق المعنى موضوعيا

تأثّر منظور التصور الوصفي بالفكرة القائلة بأهميّة التعبير الدقيق عن الفكر والمعاني العقلية. لذا، اعتبر **فريجه** عالم الأفكار مستقلا موضوعيا عن مستوى الإبلاغ اللساني، زاعما بذلك أنّه لا ينتمي التعبير اللغوي إلى ماهية الأفكار، لأنّ مستوى الأفكار مستقلّ موضوعيا عن النطق اللساني.[29] وفقا لذلك، أصبح لزاما البحث عن طريقة صارمة في توصيف ما يجري على مستوى الفكر، حيث تمكّننا من التعبير عن صرامة الأفكار، سواء ما تعنيه، أو فيما تقوم دلالات القضايا والكلمات التي تشكّلها اللغة وتتكوّن منها. وهكذا، سوف يصبح تحليل الدلالة اللسانية قد سمح بالانتقال إلى تحليل الأفكار تحليلا منطقيا موضوعيا.[30]

كذلك، أسهمت أبحاث **فريجه** حول إمكان قيام لغة صورية بديلة للغة العادية في تعميق فكرة دور اللغة في تسديد أفكارنا وتصوّراتنا للعالم، من جهة، وفي تجاوز تصوّر **كانط** القاضي بعدم الركون إلى اللغة أو الاستناد إليها في استخلاص الشروط الضرورية التي يمكن للفكر أن يعتمدها في تناول موضوعاته (نقصد هنا تحديدا المقولات) من جهة أخرى.[31] وخلافا لذلك، قامت دعوى المنظور الوصفي للغة على اعتقاد نظري مفاده أنّ التحليل المنطقي للغة يقود إلى تبرير فلسفي عام للأفكار التي تبلّغ عنها هذه اللغة.[32] وتأسّس على هذا الأمر النّظر إلى اللغة على أساس كونها صورة للعالم بالنّظر إلى قدرتها على الاستجابة للتعبير الصحيح في إفادة المعنى الحقيقي عن الوقائع وحول الموضوعات التي تحيل إليها وتدلّ عليها.

لقد تصوّر **فريجه** أنّه ينبغي أن يكون لاسم العلم معنى خاصا به لسببين على الأقل: الأول لأنّ كل جزء من القضية يلزم أن يكون له معنى محدّد مادامت القضية تدلّ على فكرة. غير أنّ الأمر لا ينطبق على اسم العلم الحقيقي مادامت إحالته غير مباشرة. أمّا الثاني، فلأنّ تحقّق المعنى هو شرط للإحالة الصحيحة، حيث ما يحدّد صحّة الإحالة هو دقتّها في تمثيل الدلالة؛ بينما في حالة اسم العلم الحقيقي، فإنّه لا يوجد

29- Dummett, (M): Les origines de la philosophie analytique, op. cite, p.102

30- Ibid, p.26

31- جدير بالذكر أنّ هذا الموقف الكانطي قد وضع اللغة جانبا معزّزا بذلك من مكانة الوعي (الفكر الخالص) في التقويم والتنظير. وقد برّر كانط موقفه هذا المقطع 18 من فصل «الاستنباط المتعالي للمقولات» والذي كتبه للطبعة الثانية لـ «نقد العقل الخالص» سنة 1789م، فاعتبر بمقتضى ذلك علاقة اللغة بالفكر اعتباطية؛ وبالتالي لا يمكن الاستناد إلى اللغة لاستنتاج الشروط الضرورية التي يمكن للفكر أن يكون موضوعا فيها. أنظر بهذا الخصوص:

- Kant, (E): Critique de la raison pure; op. cite, p.159

أمّا بعض الفلاسفة المنتبهين لأهمية اللغة في تقدير ثقافات الشعوب وأفكارها، فقد حاولوا نقد هذا التصوّر واستبعاده. حصل هذا التصوّر الجديد بعد القرن الثامن عشر مع همبولت (Humboldt) ثمّ هردر(Herder)، حيث حاولا أن يعيدا للغات التاريخية مكانتها في تطوّر البشرية. انظر بهذا الخصوص:

- Schaff, (A): Langage et connaissance; op. cite, p.34

32- من المهمّ هنا الإشارة إلى أنّ هذا التوجّه قد لقي ترحيبا وانتشارا واسعا مع مدرسة الوضعية المنطقية التي تصوّرت اللغة صورة منطقية للعالم.

هنالك رابط اتفاقي بين العلامة اللسانية وقيمتها الدلالية.[33] ويقوم هذا الاعتقاد على كون العلاقة بين الكلمات والموضوعات التي تعيّنها تبدو بديهية في حالة الحدود التي تعبّر بنفسها عن المعنى، إلاّ أنّ هذه العلاقة بالنسبة إلى أسماء العلم تلاقي صعوبات جمّة، حيث تبدو إحالتها غامضة بالنسبة إلى هذا التحليل. إذن، فالاسم يجب أن يحمل مضمونا وصفيا محدّدا حتى تدلّ عبارته على شيء معيّن، وفي هذه الحالة تصبح نظرية **فريجه** في إحالة الاسم تصوّرا وصفيا، حيث يتعامل مع الأسماء كما يتعامل مع الوصف المحدّد من نوع (ال- كذا - و- كذا[34]*).[35]

أفضى هذا الزعم إلى تخصيص شروط دلالية صدقية لتحقيق هذا الوصف، فلزم من ذلك أنّ الموضوع المعبّر عنه، والذي نحيل عليه باستخدام الاسم، يكون مخصوصا بهذا الوصف بدقة؛ غير أنّ المشكلة لا تنحصر في معنى أسماء العلم ومشكلة إحالتها، بل في مفهوم **فريجه** نفسه للمعنى ولشروط تحقّقه، إذ يتحدّد بالنسبة إلى نموذجه الدلالي موضوعيا ومستقلاّ، حيث لا نخترعه فكريا، بل نحقّقه موضوعيا، إنّه يتحدّد عبر ما نخصّه به من خلال مجموع أفراد التعريف.

ويعتقد **فريجه** أنّ عبارات أسماء العلم مجرّد دوال اعتقادات المتكلّمين، ومن ثمّ يبقى معناها غير محدّد ولا يمكن تحقيقه موضوعيا.[36] لذلك تصوّر بأنّ المعنى العام لتفكيرنا لا ينفصل عن معاني الأجزاء المكوّنة لهذا الفكر؛ وبالتالي إذا كان استخدام أسماء العلم يختلف من متكلّم إلى آخر، فإنّ معنى الاسم سيتغيّر بحسب تبدّل استخدامه. وهكذا، يلزم تأسيس مستوى آخر لمعالجة هذه المشكلة، حيث يكون بمثابة «المجال الثالث» للمعنى[37]، كما أسّس له في مقاله «حول المعنى والإحالة»[38] عندما بيّن أنّ مقصوده من التفكير هو تأسيس المعنى في استقلال تام عن الجوانب الذاتية والسيكولوجية، وذلك عبر المرور من التحديد الصارم لمعنى هذه الأفكار بالحساب المنطقي الصوري.[39]

33- Maurice, (L): La question du rapport entre le sens et la référence dans la philosophie du langage; op. cite, p.60

34* le tel- et- tel.

35- Ibid, p.62

36- Ibid, p.64

37- Ibid, p.65

38- Frege, (G): Über Sinn und Bedeutung; in Kleine Schriften, Hildesheim, Gerg Olms AG, 1990, note 5, p.148

39- ورد هذا القول في بحث حول "مسألة العلاقة بين المعنى والإحالة في فلسفة اللغة: حالة أسماء العلم"، انظر بهذا الخصوص النص الفرنسي المترجم عن النص الألماني «Über Sinn und Bedeutung» في:

- Maurice, (L): La question du rapport entre le sens et la référence dans la philosophie du langage: le cas des noms propres; op. cite, p.65. Je site le passage: «Par pensée, je n'entends pas l'activité subjective de penser, mais son contenu objectif, qui a la possibilité d'être la propriété commune de plusieurs personnes.».

ويبدو أن تصوّر **فريجه** للفكر (Der Gedank) عامة يطغى عليه الطابع الموضوعي، وعليه فالجانب الذاتي مغفل هنا ومقصي من الاعتبار. لمّا كان الأمر كذلك، فإنّ نظره إلى المعنى والدلالة لن يخرج عن هذا التوجّه؛ بل سوف يحاول أن تعكس مفاهيمه المنطقية هذا التصوّر الموضوعي وعلى رأسها مفهوم المعنى والإحالة. فضلا عن ذلك، يمكن رصد ثلاثة أشياء في تمحيص **فريجه** لمحتوى التفكير لدى الإنسان: فعل التفكير، معرفة حقيقة الفكر (الحكم) ، ثم إثبات هذا الحكم.[40] ويقوم هذا التفريق على كون الفكر تعبيرا عن المعنى بشكل منطقي وموضوعي من خلال تمثيل موضوعات العالم الواقعي تمثيلا دقيقا قابلا للتحقيق الماصدقي. الأفكار الموضوعية إذن هي الصنف الذي يسمح لنا بتحقيقه موضوعيا، حيث يعبّر الفكر عن حقيقة موضوعية[41]؛ أما التمثلات الذاتية، فتختلف من شخص إلى آخر، ممّا يصعّب عملية هذا التحقيق الموضوعي ويجعل عملية إفادة المعنى بدقة أمرا عسيرا. يستبعد هذا التصور الجوانب السيكولوجية قدر الإمكان عن الفكر، فيحاول أن يحصّنه بالطابع الموضوعي لمضامينه.

نتيجة لذلك، أوقف **فريجه** معنى القضية المنطقية على تحقيق ما تحيل عليه بشكل موضوعي من الأشياء والوقائع الخارجية، حيث ينبغي أن تستقل حقيقتها عنّا موضوعيا. فمثلا: (2×2= 4) قضية صحيحة دائما ومستقلة عنّا قبل وبعد معرفتها؛ بالتالي، حقيقة فكرة ما لا يتوقف عّلينا، بينما وجود هذه الفكرة لا يمكن أن يتم في استقلال عنّا. إبرازا للحدّ الذي تستقلّ به الأفكار بذاتها عن الاعتبارات الذاتية والسياقية، وكذا قيمتها الصدقية عنّا، تحدّث **فريجه** ساخرا بأنّ (2×2) ستظلّ دائما تساوي (4) ما لم يحدث تطوّر داروينيي يجعل الأشخاص يؤكدون أنها تساوي (5).[42]

لا تتميّز الأفكار عن التمثلات فقط، بل تختلف أيضا عن الأشياء الواقعية التي تعبّر عنها. إنّها وفقا للمجال الثالث الذي تحدّث عنه **فريجه**، لا تعطى لنا عبر الحواس، حيث لا نستطيع رؤيتها ولا إحساسها. فإذن، ليست الأفكار أشياء العالم الخارجي، ولا هي بالتمثلات الذاتية؛ إنّ لها مجالا ثالثا (Ein Drittes Reich) يخصّها وتستقلّ به، وهو مستوى يلزم قبوله كمجال مستقل عنّا، وله واقعه الموضوعي الذي يجب أن تنضبط له الحقيقة المنطقية. ويجب القول إنّ مقصوده من هذا «المجال الثالث» للأفكار، هو تعيين مستوى مثالي يتعالى على الطابع السيكولوجي للتمثلات الذاتية، حتى يتسنى له ضبط معنى القضايا والعبارات في استقلال تام عن ظروفها السياقية النفسية والاجتماعية. سمح هذا الأمر ل**فريجه** بأن يعتبر معنى القضية المنطقية هو المضمون القضوي للفكرة التي دلّت عليها؛ أي أنّ إحالتها إلى موضوعها هي

40- Frege, (G): Ecrits logiques et philosophiques; op. cite, p.175

41- Laurie, (D): «Philosophie de langage»; In Précis de philosophie analytique; sous la direction de Pascal Engel; éd Puf, Paris, 2000, p.112

42- Frege, (G): «Dix-sept propositions clés sur la logique»; in Ecrits Posthumes, Nîmes, Editions Jacqueline Chambon, 1994, p.208

قيمتها الصدقية التي نحكم بصحّتها أو كذبها؛ وهنا تصبح الوظيفة التعبيرية للغة مجرد وصف لساني صادق لواقع حالة معيّنة أو كاذب.[43]

أفضى هذا المنظور الفلسفي للفكر إلى تخليصه من الأبعاد الذاتية والسياقية التي تتعلّق به، اتقاء للنزعة السيكولوجية التي وقع فيها منطق **برينتانو** سابقا (كان برنتانو أستاذ فريجه في المنطق)، حيث كان لمثل ذلك التصوّر تأثيره البيّن على كيفية استعمال اللغة. غير أنّه، لئن كان **فريجه** قد اتجه نحو تهميش اللسان الطبيعي لصالح اللغة الرمزية الصورية تماشيا مع تصوراته الفلسفية للتفكير ولوظائفه؛ فإنّه أيضا قد أبدى نفورا بيّنا من الأفكار الذاتية والسيكولوجية بشكل عام. لذلك، عمد إلى ربط المعنى باستقلال الفكر عن الجوانب السيكولوجية والسياقات الذاتية.[44] ولقد عزّز هذا المنظور الطابع الرياضي للمنطق المعاصر[45]؛ فتبنى المناطقة بعد **فريجه** هذا المنظور، فطوّروه في اتجاه ترييض اللغة أكثر؛ فكان على رأس هؤلاء **راسل**، ثم **فيتغينشتاين**[46]* في مرحلته الأولى، و**كواين**[47]** فيما بعد.

ب- حجة فصل الموضوع (الشيء) عن خصائصه الوصفية

تنحدر هذه الحجّة من التأمل الفلسفي القاضي باستقلال الأنطولوجيا عن اللغة[48]، وبالتالي ضرورة التفريق بين الأشياء والموضوعات التي تتحيّز الواقع عن جملة الخصائص الوصفية التي نلصقها بها حينما نعبّر عنها باللغة التي نستعملها، ثمّ أفضت هذه الحجة إلى النتيجة الحتمية المترتّبة عنها، وهي القول بفصل الأسماء التي نسمّي بها عن الوصف الذي قد يلصق بها.[49] ويجب الاعتراف مرّة أخرى بأهمية فيلسوف المنطق المعاصر **فريجه** في تأسيس هذا الادعاء، حتى وإن كان **ستيوارت ميل** (كما سبق وأن أشرنا إلى ذلك فيما سبق) قد سبقه إلى إثارة هذا الإشكال في تصوّره لكلّ من الاسم والشيء. فكما هو معلوم، ينكشف لنا المعنى مع هذا التصوّر عبر الطريقة التي بواسطتها يعطى لنا الموضوع المحال عليه.[50]

43- Hottois, (G): Penser la logique, De Boeck-Wesmael s.a. Bruxelles, 1989, p.215

44- Langendonck, (W): Theory and Typology of Proper Names, by Walter de Gruyter Gmbh et Co. KG, D-10785. Berlin. 2007, p.27

45- Chauvineau, (J): La logique moderne, éd Puf, Paris, 1957, p.6

46* Ludwig Wittgenstein.

47** Willard von Orman Quine.

48- يوسف السيساوي: الإحالة في سياق التراث اللغوي العربي الإسلامي، مرجع سابق، ص 24

49- يعتبر فريجه اسم العلم كلّ علامة لسانية تمثّل موضوعا (شيئا). انظر بهذا الخصوص مقالته الشهيرة "المفهوم والموضوع" المنشورة في "كتابات منطقية وفلسفية". الترجمة الفرنسية، مرجع سابق، ص 132

50- -يوسف السيساوي: الإحالة بين المنطق واللسانيات، مرجع سابق، ص 8

تأسيسا على ذلك، يلزم الأقوال أن تكون إحالتها واحدة حتى وإن اختلفت دلالاتها، كما في مثال تقاطع الخطوط **أ وب وج** للمثلث، والتي تربط رؤوسه بأضلاعه المتناظرة، حيث تكون نقطة تقاطع المستقيم **أ وب** هي ذاتها نقطة تقاطع **ب وج** ، ممّا يجعلنا أمام تحديدات مختلفة لنفس (الشيء) نقطة التقاطع. هكذا تصبح الإحالة إلى نفس الشيء (نقطة التقاطع) واحدة بواسطة العبارتين: نقطة تقاطع (**أ وب**) ونقطة تقاطع (**ب وج**).[51] وأمّا وإذا تعلّق الأمر بالقضايا، فالأمر يختلف قليلا لدى **فريجه**، حيث تصير الإحالة هي القيمة الصدقية التي نلصقها بالحكم على القضية، بينما يوفّر المعنى أو الفكرة شروط تحقّق هذه القضية. كذلك يؤسّس هذا التصوّر للتلازم بين المعنى والإحالة، حتى وإن كانت الأسبقية للإحالة في تحديد القيمة الصدقية للعبارات والقضايا. ترتبط الدلالة، وفقا لهذا النموذج، بالإحالة أيما ارتباط؛ حيث تشكّل المحدّد الرئيس للقيمة الصدقية للقضية، بل هي التي يطلق عليها المفهوم الإحالي للدلالة.[52]

ومن أهمّ خصائص هذا المفهوم استناده إلى التجريد في الحديث عن الدلالة والإحالة استجابة للمجال الثالث المجرّد للفكر والذي تحدثنا عنه سابقا لدى **فريجه**. وليس يخفى أنّ هذا التصوّر يخصّ اللغة الرياضية أكثر منها اللغة الطبيعية الغنية دلاليا وإحاليا، والتي لا تحصرها المفاهيم الصورية والتحديدات المجرّدة. لكن تمييز **فريجه** «المفهوم»[53] عن «الموضوع» انطلاقا من تحديد وضعية الحدود المختلفة في العلاقة المنطقية (في القضية الحملية)، لم يكن كافيا لوحده، رغم أهمّيته، لإدراك كلّ الفرق بين الموضوع وخصائصه الوصفية. ويتجاوز هذا الأخير، هنا، طريقة الفيلسوف **كيري** (Kerry) في استخدام «المفهوم» و«الموضوع» انطلاقا من كون الرمزية الصورية التي يستخدمها **فريجه** تحتّم عليه عقد تفريق أكثر صرامة بين المفهومين من الناحية المنطقية؛ ذلك أن التعويل على التمييز اللساني لا يفي بالغرض، رغم كونه الأقرب للفهم بالنسبة إلى الكثير من الناس. إنّ الحقيقة الموضوعية للفكر تحتّم، بحسب هذا المنظور، الأخذ بالاعتبار عدم كفاية اللسان الطبيعي في إفادة الدلالة والمعنى بشكل صارم.[54]

51- Frege, (G): Ecrits logiques et philosophiques; op. cite, pp.102/103

52- انظر: الإحالة بين المنطق واللسانيات، حيث يقول الدكتور يوسف السيساوي عن هذا الأمر: "الملاحظ إذن أنّ الدلالة حسب هذا النموذج تحصل بواسطة تلازم ثابت بين المعنى والإحالة مع أسبقية هذه الأخيرة في تحديد القيمة الصدقية للعبارة أو القضية، وذلك أنّ العلاقة الثابتة بين العلامة ومعناها وإحالتها تعرف انتظاما، حيث إنّ كلّ علامة يقابلها معنى معيّن، وكلّ معنى تقابله إحالة معرّفة ومحدّدة. ولقد شكلت هذه العلاقة الصورية الثابتة عند فريجه أساس مشروعه في الكتابة الرمزية، التي تقوم على تواطؤ الحدود المستعملة." مرجع سابق، ص 9

53- يستعمل فريجه إحالة المحمول ويسميه مفهوما (Der Begriff)، ويزعم أنّه يمكننا أن نعطي للفظي «موضوع» و«محمول» معنى لسانيا ونقول إنّ مفهوما ما هو مرجع محمول ما؛ وبالتالي، فمعيار هوية المفهوم عند فريجه يتعلّق بالماصدق أساسا. فعندما نفهم كلمة / اسم ما نستطيع حينئذ أن نعود إلى الإحالة، ويمكن أن نقول إنّ معنى الاسم في نظر فريجه ليس في نهاية المطاف سوى الكيفية التي تعطي بها الاحالة. انظر بهذا الخصوص المقالة الآتية:

- Ishiguro, (H): «Référence, identité et culture»; in Sémantique et épistémologie; Collection débats philosophiques, sous la direction de Ali Benmakhlouf; éd le Fennec, Casablanca, Mai 2004, p.209/221

54- Frege, (G): Ecrits logiques et philosophiques; op. cite, p.140

تستطيع اللغة أن تمنح وظيفة الذات لهذا الجزء أو ذاك من الفكر، وهذا يتجلى في واحدة من أشهر الطرق المتعلّقة بالتفريق بين أسلوب المبني للمجهول والمبني للمعلوم. لكن في مرحلة أخرى، يمكن لنفس التفكير أن يكون فرديا تبعا لطريقة ما في التحليل، مخصوصا بحسب طريقة أخرى، وكونيا بحسب طريقة ثالثة. وفقا لهذا التصوّر، لن نستغرب إذا تمّ تأويل نفس القضية تارة، باعتبارها تلفظ محمول على تصوّر (مفهوم)، أو باعتبارها تلفظ محمول على «موضوع» تارة أخرى، رغم كون اللفظين يختلفان.[55] فمثلا تسمح القضية:

- يوجد على الأقل جذر مربّع لـ 4؛

باستبدال عبارة «جذر مربع 4» بـعبارة «مفهوم جذر مربع 4»، غير أن التلفّظ الذي يناسب «الموضوع» في العبارات قد لا يلائم بالضرورة «المفهوم»؛ لذا، فالتفريق بين المفهوم والموضوع يبقى مهمّا. يظهر ذلك في القضية الآتية: «هناك على الأقل جذر مربّع واحد ل 4»، حيث إنّ المفهوم لا تسقط وظيفته الحملية، ثمّ يمكن أن نقول كذلك: «يوجد بعض الشيء الذي يحوز خاصية إعطاء 4 عندما نضاعفه بذاته».

وهكذا، لا يمكن أن نقول عن الموضوع نفس ما نقوله عن المفهوم حتى وإن كانا حمليين معا في القضية؛ ذلك ما تؤكّده أسماء الأعلام التي هي عبارات غير مفهومية بالمرّة.[56] لذا، فالتعامل مع إحالتها المتوقعة يجب أن يتم كما نتعامل مع الاسم العام؛ أي إخضاع إحالتها في القضايا الحملية لطريقة حساب دلالة الحدود العامة، بالتالي إمكان أن تشير إلى خصائص وصفية محدّدة.[57] ويكون المعنى الذاتي في حالة أسماء الأعلام غامضا ممّا يفسح المجال للاعتبارات الذاتية؛ غير أنّ رفض **فريجه** للتمثّلات الشخصية[58*]، جعله يضع المعنى كمعطى يقع ما بين دلالة اسم العلم (الموضوع نفسه) وتلك التمثلات الشخصية التي يمكن أن نملكها حول الشيء المسمّى بهذا الاسم.[59]

ولمّا كان يلزم القضية المنطقية أن يكون لها معنى محدّد موضوعيا، فإنّه أيضا يلزم أنّ تكون كلّ الحدود التي تقع فيها ذات معنى محدّد أيضا. لكن ما يقع في حالة أسماء الأعلام، هو أنّ الاسم لا يعيّن في إحالته شيئا محدّدا بدقة، الشيء الذي يصعّب مأمورية ضبط دلالته. فنحتاج معه إلى وضع تصوّر دلالي منطقي لإحالة هذا الاسم بما لا يخرج عن مقتضيات منطق حساب القضايا المحمولية. ولقد أورد **فريجه** في مراسلاته العلمية (Wissenschaftlicher Briefwechsel)، تحديدا في رسالته إلى **فيليب جوردان**

55- Ibid, p.135

56- Frege, (G): Ecrits logiques et philosophiques; p.135

57- Recanati, (F): Philosophie du langage et de l'esprit; op. cite, pp.38/39

58* Vorstellungen.

59- Langendonck, (W): Theory and Typology of Proper Names; op. cite, p.27

(Frege an Philip, E, B, Jourdain)[60]، مثالا أبرز فيه أنّه إذا كان هناك مسافران مستقلان ومنفردان لا يعرف الواحد منهما الآخر، وكانا يقصدان جبلاً ما(الموضوع) لكن في ظروف وعبر مسالك مختلفة. فإذا تمّ إخبار أحدهما بأنّ اسم الجبل هو «الألفا» (Alfa)، وتمّ إخبار الآخر بأن اسمه «الأتب» (Ateb)، فعندما سيتقابلان سوف يجدان نفسيهما قد اكتشفا نفس الجبل (الموضوع) بتسميتين مختلفتين، وسيكون بمقدورهما أن يقولا: إن الألفا هو نفسُه الأتب.[61]

استنتج **فريجه** من هذا المثال، وأمثلة الأخرى (نجمة الصباح/ نجمة المساء) من نفس الشاكلة، أنّ الأسماء لا بد أن يكون لها معنى مختلف، رغم أنّ إحالتها واحدة. فبما أنّه قد استبعد الطابع الشخصي السيكولوجي للمعنى والأفكار، فقد ارتأى أن يضحي بالمعنى اللساني العادي الذي تحضر فيه بقوة الاعتبارات الذاتية والسياقية، لصالح المعنى الدلالي الصدقي ذي القدرة على تحديد الحقيقة موضوعيا.[62] وبالنتيجة، اتضّح لـ**فريجه** أن معنى أسماء العلم[63]* يبتعد عن الدلالة اللسانية المحضة، وذلك لصالح نوع آخر من الدلالة، ألا وهي الدلالة الماصدقية ذات القيمة المعرفية[64]** للعبارات.[65] وهكذا، يحتاج فهم هذا الأمر، في حقيقته، إلى استحضار التفريق الأنطولوجي بين أفعال الذهن (الحالات العقلية والنفسية) وأحداث الواقع (الظواهر الفيزيائية) للفيلسوف **برينتانو**[66]***[67] الذي تأثر به **فريجه** و**مينونغ**[68]****، فجعلا من تفريقه ذاك أساسا لتفريقهما بين «الموضوع» و«المفهوم»، والذي سيفضي بدوره إلى تمييز الاسم عن خصائص الموضوع الذي يحيل عليه.

ماثل **راسل** من جهته، بناء على المنظور الفريجي، بين الإحالة والدلالة، جاعلا المضمون الدلالي للأسماء مختزلا في مجرّد طريقتها في الإحالة على الموضوعات الخارجية عن طريق الأسماء التي هي بمثابة أوصاف محدّدة لها.[69] وأصبحت طريقة إحالة الاسم على موضوعه في القضية المنطقية أهم من دلالته ومعناه، وهذا ما أفضى **بكواين**، فيما بعد، إلى أن يصرف اهتمام المنطق بالجوانب الماصدقية (الوصف)

60- Frege, (G): Wissenschaftlicher Briefwechsel; Felix meiner verlag Hamburg, Frege an Jourdain undatier, Zweiter Band, 1976, p.128

61- Ibid, p.129

62- Dummett, (M): the logical of metaphysics; p.61

63* Eigennamen.

64** Erkenntniswert.

65- Linsky, (L): Le problème de la référence; op. cite, pp.56/57

66*** Franz Brentano.

67- Linsky, L: Le problème de la référence; op. cite, pp.40/41

68**** Meinong, A.

69- Ibid, p.79

ويغضّ الطرف عن المفهوم (الكيف).[70] والوقع أنّ الحجّة التي تفصل بين الموضوع وخصائصه الوصفية، إنّما تستند إلى التصور الفلسفي الذي يعتبر الأوصاف وقائع مستقلّة بحد ذاتها، بينما الموضوعات موجودات واقعية يمكن تحديدها وتسويرها وحسابها في إطار لغة منطقية صورية مكمّمة.[71]

أفضت هذه الفكرة إلى القول بغموض الإحالة في حالة أسماء العلم من حيث كونها لا ترتبط بأية علاقة واضحة أو دقيقة مع خصائص تلك الموضوعات التي تزعم الإحالة عليها. وبتقرير هذه الحجّة، إضافة إلى حجّة موضوعية المعنى، أصبحنا أمام تصوّر منطقي يسعى إلى اعتبار أسماء الأعلام مثل الأسماء العامة أو المشتركة. وينبني تقرير هذه الفكرة بدوره على مجموعة من الحجج المنطقية، نعرض لها تحت عنوان الحجج المنطقية المسندة للتصور الوصفي لإحالة أسماء الأعلام. لكن، ما هي هذه الحجج ذات الصبغة المنطقية؟

2.1.2 - حجج منطقية

نقصد بهذه الحجج مجموعة من الاعتبارات المنطقية المؤسّسة للتصوّر الوصفي لإحالة أسماء العلم، وذلك عبر تقديم الطريقة التي أسهم بها منطق المحمولات لدى **فريجه** في تكريس النظرة الوصفية للغة بشكل عام، ولاسم العلم بشكل خاص. يمكن رصد الحجج المنطقية التي تستند إليها الطريقة الوصفية في التسميّة في القانون المنطقي الذي يضعه المناطقة لاسم العلم من حيث هو: ثابت فردي، أو متغيّر محمولي، أو وصف مختزل.

أ- اسم العلم متغيّر شخصي

حرص **فريجه**، حين وضع منطق المحمولات، على أن يبني نموذجا تأويليا صوريا يميّز بين الحدود الشخصية التي تعيّن أو تحيل على موضوعات خاصة، وبين المحمولات التي يمكنها أن تسند خصائص دلالية أو علاقات للموضوعات الخاصة من الحدود الشخصية.[72] غير أنّ ذلك أثّر على دلاليات اللغة الطبيعية، حتى أنّه جعل بعض المناطقة يُسقطون على اللسان الطبيعي مواصفات وخصائص اللغة الصورية كما فعل الفيلسوف راسل في معالجته الدلالية والمنطقية لإحالة الأسماء.[73]

70- Quine, (W): Le mot et la chose; tr Joseph Dopp et Paul Gochet, éd Flammarion, Paris, 1977, p.41

71- Dummett, (M): Les origines de la philosophie analytique; op. cite, pp.96/97

72- تأخذ العبارة في حساب المحمولات الصورة العامة التالية: V س ك(س). انظر بهذا الخصوص يوسف السيساوي "الإحالة بين المنطق واللسانيات"، مرجع سابق، ص 28

73- Dummett, (M): Les origines de la philosophie analytique; op. cite, p.80

كان لهذا الأمر تأثيره الواضح على معالجة مشكلة إحالة أسماء الأعلام، حيث يمكن تحديدها تحديدا صوريا وحسابها حسابا محموليا صدقيا، مثلها مثل باقي الأصناف الأخرى من العبارات اللسانية كالاسم العام أو المشترك.[74]

جعل **فريجه** الإحالة عنصرا حاسما ومحدّدا للقيمة الصدقية التي نلصقها بالحكم في القضايا المنطقية.[75] وقد أفضى لديه هذا المنظور الدلالي الصدقي للإحالة إلى مقاربة أسماء العلم على أساس كونها متغيرات محمولية، يسري عليها قانون منطق المحمولات؛ غير أنّ هذا المنظور قد أثّر على دلاليات اللغة الطبيعية، إلى الحدّ الذي جعل بعض المناطقة يسقطون على اللسان الطبيعي مواصفات وخصائص اللغة الصورية، فكان لذلك بالغ الأثر في التعامل مع اسم العلم، باعتباره مجرّد متغيّر محمولي يمكن تحديده بدقة في قضية منطقية معيّنة.[76]

ونتيجة لذلك، كان من الطبيعي أن يؤثّر منطق المحمولات على تصوّر بعض المناطقة الذين ينطلقون من منطلق الدلالة الوصفية لبحث كيفية إحالة الاسم. فمثلما هو معروف في إبستيمولوجيا المنطق المعاصر، أفضى هذا التصوّر الوصفي إلى اعتبار اسم العلم مجرّد متغيّر شخصي في قضية حملية معيّنة، بمقتضاه تصبح القضية التالية مثلا:

- سقراط إنسان

وهي عبارة تأخذ صيغة (س فيلسوف)، حيث يأخذ المتغير (س) مكان اسم العلم (سقراط) ، وبإحلال رمز (ك) محل المحمول (إنسان) تؤوّل القضية الحملية (سقراط إنسان) منطقيا على الشكل التالي: (س هو ك) وتقرأ منطقيا على النحو التالي: (س إنسان)، وتترجم (س ك) قاصدين بذلك (س الذي هو ك)، ثم تكتب في مرحلة أخيرة على الشكل الصوري التالي:

- ك (س)

74- ليس يكفي حسب بعض المناطقة أن نسند للأسماء العامة الوظيفة الإحالية، رغم وضعها النحوي الذي يجعلها موضوعات نحوية. بل إنّ الحدود الشخصيّة هي التي تنفرد بهذه الوظيفة، إذ تبقى الأسماء العامة مجرّد محمولات مثلها مثل الصفات والأفعال. أنظر بهذا الخصوص "الإحالة بين المنطق واللسانيات"، مرجع سابق، ص 28

75- Meyer, (M): Logique, langage et argumentation; Hachette, Paris, 1982, p.13

76- ليس يكفي حسب بعض المناطقة أن نسند للأسماء العامة الوظيفة الإحالية، رغم وضعها النحوي الذي يجعلها موضوعات نحوية، بل إنّ الحدود الشخصيّة هي التي تنفرد بهذه الوظيفة، إذ تبقى الأسماء العامة مجرّد محمولات مثلها مثل الصفات والأفعال. أنظر بهذا الخصوص "الإحالة بين المنطق واللسانيات"، مرجع سابق، ص 28

يتعامل المنطق المحمولي مع اسم العلم (سقراط) في العبارة (سقراط إنسان)، باعتباره مجرد متغيّر شخصي يتغيّر حسب سياق الاستعمال، ويمكن تسويره في القضايا الحملية، بالتالي تكميمه وحسابه منطقيا، كما الشأن بالنسبة إلى الاسم العام. يفيد هذا التعاطي المنطقي المحمولي مع الأسماء، بهذه الشاكلة الصورية، في تدقيق في تطابق نجاح أدائها لسانيا مع شروط صدقها في العبارة الأصلية حتى تستقيم ترجمتها من اللغة الطبيعية إلى اللغة المحمولية الصورية.[77] ومتى اتفق للمنطقي هذا النقل المحمولي اتفق له معه تحديد سلامة التعبير اللغوي بسلامة التعبير المنطقي وتحديد دلالته بدلالته.[78] وينسحب على أسماء العلم في هذه الطريقة ما ينسحب على الأسماء العامة.

ب- اسم العلم ثابت شخصي

بعدما كرّس منطق المحمولات تصوّره التحقّقي للدلالة، باعتبارها دلالة ماصدقية لا غير، وبعدما اعتبر الاسم متغيّرا شخصيا في القضية الحملية؛ نظر المناطقة كذلك إلى اسم العلم كثابت شخصي (فردي) في القضية، حيث يشار إلى أسماء الأعلام مثل: «زيد» و«عمرو» ... ثوابت فردية في القضايا، ويرمز لها في اللغة المحمولية بالرموز: سَ، عَـ، فَ،...إلخ. وتكتب الحروف الرامزة للثوابت الشخصية بهذه الطريقة، حيث يرمز لها بالحروف التي تحمل فوقها الفتحة للدلالة على الأسماء الشخصية التي نسمّيها أسماء الأعلام تمييزا لها عن الحروف الرامزة للمتغيّرات الشخصية التي هي أساسا أسماء عامة. أما في القضية الشخصية، حيث يكون اسم العلم فيها ثابتا شخصيا، فمثالها كما يلي:

- المتنبّي شاعر،

وتأخذ في اللغة الحملية الصورية الصيغة التالية: - ك (سَ)؛ وهي قضية تامة معروفٌ موضوعها ومحمولها، والثابت الشخصي (الفردي) فيها يأخذ رمز (سَ) تمييزا له عن رمز المتغيّر الشخصي (س). الظاهر أنّ هذا التأويل الصوري لاسم العلم (المتنبّي) يعمل على صورنة أسماء العلم باعتبارها ثوابت شخصية في القضية الحملية. ويقضي هذا التصوّر بالقول؛ إنّ أسماء العلم يمكن أن تحيل على أشخاص محدّدين ومختلفين في عوالم متحقّقة ومختلفة فقط؛ إذ ليس هنالك إلاّ خصائص ثابتة يمكن أن تُستوفى من طرف أشخاص معيّنين في كلّ عالم من هذه العوالم المتحقّقة. عبّر **فريجه** عن معنى هذا القول في نظريته

77- محمد مرسلي: منطق المحمولات، مرجع سابق، ص 14

78- طه عبد الرحمان: المنطق والنحو الصوري، ط الأولى، دار الطليعة، بيروت، سنة 1983، ص 10

في الدلالة، حين اعتبر دلالة قضية معيّنة مستفادة من كون محتوياتها يجب أن تعيّن معنى ما بشكل واضح ودقيق لا لبس فيه.[79]

قام **راسل**، في مرحلة أخرى تالية، بتعميق هذه الفكرة، في تصوّراته الذرية للغة، حيث انصبت جهوده المنطقية في اتجاه بحث الطريقة الصورية لإحالة أسماء العلم، وذلك من خلال القول؛ إنّ دلالة هذه الأسماء تكمن في وصف وتعيين الأشياء الخارجية؛ وبذلك طوّر فكرة «الأوصاف المحدّدة».[80*] وقد سجّل **كواين** فيما بعد أنّ تصوّر **راسل** الدلالي هذا، معناه أنّ إحالة الاسم لا تعني موضوعا بسيطا، بل إنّها تقصد أساسا موضوعا يشار إليه بمتغيّر قضوي نفترض أنّه موجود ومتفرّد.[81]

أفضى هذا التصوّر إلى تكريس اعتقاد بأنّ كون الخصائص التركيبية والدلالية لأسماء الأعلام إنّما تشبه تلك التي ينطوي عليها الاسم العام.[82] وانطلق **تايلير بورج**[83*] في البداية من هذا الموقف، غير أنّه اعتبر دلالة اسم العلم مستفادة من شكله المعياري والمتحوّل في اللغة، لذا قابله بالاسم الثابت رافضا القول بأنّه من الثوابت كما كان يعتقد عادة.[84] هكذا، أدّى لديه هذا القول إلى جعل اسم العلم مجرّد متغيّر محمولي. فكيف ذلك؟

ج- اسم العلم متغيّر محمولي

تستند دعوى **بورج** في القول بأنّ الأسماء متغيّرات محمولية في العبارات اللسانية والقضايا المنطقية إلى انتباهه للجانب اللساني والمنطقي معا. نتيجة لذلك، تعامل نموذجه القائل بأنّ الاسم متغيّر محمولي مع أسماء العلم كما يتعامل مع الاسم العام؛ أي بشكل يجعل اسم العلم محمولا لا يختلف في شيء عن باقي المحمولات الأخرى.[85] وهكذا ينسحب على اسم العلم ما ينسحب على الأسماء الأخرى من تفريد وجمع وتنكير وتعريف، حيث يلحقه التسوير فيتخذ التعبير الصوري عنه الصيغة الرمزية الآتية:

- V (س) (س هو سقراط)؛ حيث (س) في هذه العبارة متغيّر محمولي مسوّر.

79- Meyer, (M): Logique, langage et argumentation; op. cite, p.14

80* «Théorie des descriptions définies».

81- Engel, (P): Identité et référence; op. cite, p.75

82- Quine, (W): Le mot et la chose; op. cite, p.250

83* Tyler Burge.

84- Baker, (L) and Wald, (J): «Indexical reference and de Re Belief»; In Philosophical studies 36, Reidel publis - ing Co, 19791, pp.317/327

85- يوسف السيساوي: الإحالة بين المنطق واللسانيات، مرجع سابق، ص 135

أنجز **بورج** هذه الصيغة المنطقية المحمولية في معالجته لإحالة أسماء العلم، وذلك اعتبارا من كونه يزعم أنّ الإحالة متوقفّة على العوامل الخارجية وليس الداخلية فقط. يكون المستعملون لأسماء وفقا لهذا النموذج التأويلي غير واعين تماما بتلك العوامل غي غالب الأحيان، وفي هذا الزعم يستبطن نقدا واضحا للنزعة الوصفية التقليدية لفريجه وراسل.[86] ويكمن عيب هذا التصور في أنّه لا يأبهُ كثيرا لفعل التسميّة عند الصياغة الصورية، بل كلّ ما يهتّم له أن يكون التعبير الصوري عن اسم العلم، كمتغيّر محمولي، بسيطا وواضحا. إنّ كلّ ما يهمّ هذا النموذج[87] أن يثبت أنّ اسم علم ليس من الثوابت كما كان يعتقد قديما، وإنّما هو مجرّد متغيّر يقبل التحديد والتوصيف مثل الاسم العام. يتميّز هذا النموذج بكونه لا يتعامل مع حيّز القول (De Dicto) بقدر ما يهتم بحيّز الشيء (De Re) الذي يخصّه هذا القول.[88]

ذ- اسم العلم وصف محدّد

إذا كان **فريجه** بتصوراته الفلسفية وتحديداته المنطقية قد مهّد للقول بغموض إحالة أسماء العلم، وبالتالي يلزم التعامل معها على أساس الوصفية لا غير؛ فإنّ تلميذه **راسل** قد عزّز وطوّر هذا الموقف في اتجاه تأسيس ما يسمّيه «الأوصاف المحدّدة» التي سنؤجل أمر التفصيل فيها إلى حينه. في المجمل يعتبر **راسل** أسماء العلم «العادية» الدارجة في اللغة العادية بمثابة «مختصرات للأوصاف المحدّدة».[89*] ولقد أصبحت بمقتضى هذا الأمر إشارة اسم العلم لدى **راسل** بمثابة وصف مختزل، كما ذهب إلى ذلك **فريجه** من ذي قبل؛ حيث اعتبر صورة اسم العلم مقدّمة بوصفها وصفا مختزلا على الشكل الآتي:

- في كلّ قضية: ك (س)، (س) هي اسم علم عادي، بحيث (س) مماثلة لوصف محدّد من هذا النوع.

ركزتّ أطروحة **راسل** هنا على أنّ الصورة المنطقية للأسماء والأوصاف في الجمل والعبارات القابلة، إمّا أن تكون صادقة أو كاذبة. يعتقد هذا التأويل أنّ شروط تحقّق الصدق في العبارات والجمل هي أهمّ المقاصد الدلالية التي يلزم الانتباه إليها والحرص عليها، ذلك أنّ أهمية أسماء العلم الدلالية تكافؤ الأهمية الدلالية للأوصاف المحدّدة التي تعيّن، بفضل صورتها المنطقية، فردا وحيدا ينطبق عليه الوصف الخاص به.[90] وقد انتهى **راسل** إلى رفض التفريق بين المعنى والإحالة، معتبرا أنّه لا وجود إلاّ لمقولة واحدة هي

86- Recanati, (F): Philosophie du langage et de l’esprit, op. cite, p.187

87- Burge, (T): «Reference and proper names»; In: The journal of philosophy, Vol 70, 14, On reference, 1973, pp.425/436. p.431

88- Burge, (T): Fondations of Mind; Vol 2, Clayendon Press, Oxford, Frst Published, 2007, p.80

89* Abréviations de descriptions définies.

90- Linsky, (L): Le problème de la référence; op. cite, p.79

المعنى.[91*] تأسيسا على ذلك، أصبحت دلالة اسم العلم تقوم على ما يحمله هذا الاسم من معنى وصفي. لذا؛ ترتب على هذا الأمر، أنّه إما أن يكون للعبارات الدلالية معنى محدّد، ممّا يجعل العبارات الوجودية السلبية غير ذات معنى واضح، أو أن نعتبرها غير ذات معنى في حد ذاتها.

اختار **راسل** الخيار الثاني، فاعتبر أنّه ليس للعبارات الدلالية أيّ معنى في حد ذاتها، غير أنّ كل جملة من العبارة الكلامية التي توجد فيها العبارات الدلالية لها معنى[92]، وهذا ما يبيّنه المثال التالي:

- كاتب فصل المقال هو ابن رشد؛

حيث يمكن تأويلها بالطريقة التالية: 1) شخص واحد على الأقل كتب فصل المقال، 2) شخص واحد على الأكثر كتب فصل المقال، 3) أيّا كان من كتب فصل المقال فهو ابن رشد. ويمكن اختصارها على الشكل التالي:

- (هناك حدّ **ب** حيث تكون **ج** كتب فصل المقال صحيحة عندما يكون **ج** يساوي **ب**، وخاطئة عندما يكون **ب** مختلفا عن **ج**).[93]

عمّق **راسل** تصوّر **فريجه** الوصفي في اتجاه دلالي يكرّس القول بالإحالة المباشرة، وقد أفضى ذلك إلى تعزيز أطروحة الإحالة المباشرة، حيث ادعى **راسل** أنّ استخدام أسماء العلم، إنّما يتمّ بطريقة مباشرة للإحالة على موضوعاتها. إنّه حدّ وصفي يعيّن الموضوع مباشرة، أو هكذا يجب أن يكون من حيث يمثّل جزءا من الرمزية التي نعبّر بها عن الفكر.[94] ثمّ قدّم **راسل** تصوّرا خاصا ل «الأوصاف المحدّدة» يساوي فيه بين إحالة اسم العلم وإحالة الاسم العام، حيث اعتبر دلالة اسم علم هي نفسها إحالته على موضوعه. وفقا لذلك، يأتي الوصف المحدِّد على صورة **(ال كذا وكذا)**[95*] للإحالة على الموضوعات الخارجية، ممّا يستلزم وجود موضوع واحد فريد ينطبق عليه هذا الوصف المحدّد، وتكون صورته المنطقية:[96]

- V س (ك) س؛

91* meaning.

92- يرد هذا لدى راسل في كتابه «On denoting» الصادر سنة 1905، أنظر الترجمة الفرنسية لسنة 1989.

93- Engel, (P): Identité et référence, op Cite, p.77

94- يوسف السيساوي: الإحالة بين المنطق واللسانيات، مرجع سابق، ص 155

95* «Le tel -et -tel».

96- Meyer, (M): Logique, langage et argumentation; op. cite, pp.34/35

يعتبر هذا المنظور جوابا مباشرا على الإحراج الذي حاول **ستيوارت ميل** تجنّبه بخصوص مأزق معرفة كيف يمكن تحديد المرجع الإحالي للاسم المستعمل من طرف المتكلّم.[97] اعتبر **راسل** اسم العلم وصفا مختزلا، حيث تعني تسميّة مؤلّف «فصل المقال» شخصا ما (أو بدقّة أكبر، شيء ما) كتب «فصل المقال»، بمقتضى ذلك هناك شخص واحد فقط كتب «فصل المقال». وفي الحالة المناقضة لذلك، تحلّل القضية المناقضة لتلك، أي (لا يوجد مؤلّف فصل المقال)، إمّا بالقول: (الجميع أخفق في كتابة فصل المقال)، أو بالقول: (اثنان على الأقل كتبا فصل المقال).[98] يعتبر هذا الخيار كاذبا، كما نعلم، وإن كان يعني أنّه لا يحتوي على تعبير يشير إلى تسميّة مؤلّف فصل المقال.[99]

هكذا، أصبح بالإمكان حسب هذا التحليل تسميّة شيء ما باسم علم خاص به، ويفرض علينا أوّلا أن نكون قادرين على ترجمة هذا الاسم إلى وصف مختزل. أمّا في النموذج الدلالي الخاص بالفيلسوف **كواين**، فتعتبر أسماء العلم مجرّد محمولات اسمية مركّبة، حيث يمكن اصطناع محمولات مشتقة من هذه الأسماء ليتم بذلك إقحامها في الصياغة الصورية.[100] ثمّ اعتقد **كواين** إمكانية تحديد حزمة من الأوصاف تعوّض عن هذه الأسماء والاكتفاء بها، تماما كما تعكس ذلك أنطولوجيته الفقيرة[101]، حيث استعمل تقنيات اصطناعية معيّنة للتعويض عن الوصف الواضح كما في العبارة الآتية:

(فيدو فيدو)،

يمكن تفسير اسم فيدو هنا كالتالي:

- (س) الذي يستوفي خاصية الفدوية،

حيث نستطيع صياغة المحمول الاسمي فيدو هنا صياغة صورية على الشكل التالي:

- V (س) (س فدوي)

إنّ المعيب على هذا النموذج كونه يبالغ في الاصطناع الصوري الذي لا يطيقه الخطاب اللساني الطبيعي، وذلك نظرا لكثرة التعقيد الذي يلحق صياغته الصورية ممّا يفضي به إلى المزيد من الغموض

97- Kripke, (S): Naming and necessity; op. cite, p.27

98- Galmiche, (M): Sémantique linguistique et logique, exemple: la théorie de Montague (R); 1er éd, Puf, Paris, 1991, p.101

99- ويلارد كواين: من وجهة نظر منطقية، ترجمة حيدر إسماعيل، المنظمة العربية للترجمة، ط الأولى، بيروت، سنة 2006 ص 61.

100- يوسف السيساوي: الإحالة في المنطق واللسانيات، مرجع سابق، ص 134

101- Engel, (P): Identité et référence, op. cite, p.79

والتكلّف في البحث عن الدقّة في الوصف. لذا؛ وقع هذا الموقف في نوع من التبسيط المخلّ بمميّزات اسم العلم من حيث كونه فئة تركيبية دلالية ومنطقية مستقلّة.[102] غير أنّ التصوّر الوصفي لم يقف عند هذا الحد، بل توسع كثيرا في دلالية اسم العلم، وقد ذهب **جون سورل**[103]* من جهته إلى اعتباره وصفا مختزلا، مستفيدا في ذلك من تصوّرات كلّ من **فريجه** و**راسل**، وإن كان في اتجاه آخر تداولي بالأساس، وليس في منحى دلالي صدقي. فكيف ذلك؟

هـ- اسم العلم وصف مختزل

انتقد **سورل** المنطلق الوصفي لمقاربة إحالة اسم العلم خاصة تصوّر نظرية الأوصاف المحدّدة.[104] غير أنّه، وانسجاما مع نظريته التداولية، قارب إحالة هذا الاسم على أساس وجود مضامين وصفية في الأسماء تسمح لنا باختزال الأوصاف التحديدية (التعيينية) التي يسندها المتلفّظ إلى الأشياء المسمّاة (الحاملة للاسم). ويرى **سورل** أنّ أسماء العلم وجدت في المقام الأول لتشير إلى موضوعاتها، وليس لتعيين معناها؛ بالتالي، فهي حزمة أوصاف، أو مثل معاليق نشدّ إليها الأوصاف. وهذا التصوّر إنّما يجعل من اسم العلم وصفا مختزلا للمسمّيات، إذ يحصل أن نتلفّظ باسم علم معيّن لنختزل من خلاله أوصافا معيّنة خاصة بالفرد الذي نخصّه بهذا الاسم. مثال ذلك اسم «الفارابي» الذي يشمل أوصافا عدة منها:

- صاحب آراء أهل المدينة الفاضلة؛

- المعلّم الثاني بعد أرسطو؛

يبرز هذا المثال دور اسم العلم في اختزال الوصف إلى مجموعة من الأوصاف الخاصة بالذوات والأشياء، وليس يخفى مدى تأثّر **سورل** في هذا الأمر بتصوّرات **فريجه** و**راسل** الوصفية لإحالة أسماء الأعلام. يعتبر **سورل** أنّ أسماء الأعلام الشخصية ليست هي الأوصاف المحدّدة، بل هناك اختلاف بينهما، حيث اسم العلم الشخصي أكثر دقة وتحديدا ما الوصف المحدّد.[105] لكن، كيف يحيل اسم العلم على موضوعه؟

102- Quine, (W): Le mot et la chose; op. cite, p.251

103* John Searle.

104- Searle, (J): Les actes de langage; Tr H. Pauchard, Paris, éd Hermann, 1972, p.56

105- خلافا للأوصاف المحدّدة لا تحدّد أسماء العلم أيّة خاصية محدّدة للموضوع الذي تحيل عليه. فاسم العلم "الفارابي" يحيل على نفس الفرد الذي تحيل عليه تسمية "كاتب المدينة الفاضلة"، لكن تسمية "الفارابي" لا تخصّص أيّة خواص، أمّا "كاتب آراء أهل المدينة الفاضلة" فتحيل فقط بفضل ما تخصّصه من خصائص وصفية لموضوعها على شخص الفارابي. أنظر بهذا الخصوص:

- Searle, (J): «Proper names», in Mind, new series, Vol 67, 1958, pp.266/170

لقد زعم **سورل** من خلال هذا التصوّر أنّ أسماء الأعلام أوصافا تشير إلى الموضوعات والأفراد؛ وهي بهذا المعنى تمثّل أوصافا مختزلة في المقام الأول.[106] كان رهانه من ذلك بلورة تصوّر وصفي يأخذ بعين الاعتبار استخدام المتكلّمين لأسماء الأعلام؛ لذا، اعتبر استعمال اسم العلم نقطة مركزية في نظريته، حيث بدونه لا يستقيم التصوّر الوصفي القائم على المضمون الإخباري. يزكي هذا الأمر ضرورة توفّر القصد في التواصل، حيث يساعد في تحقّق الفعل الإحالي الذي يفترضه كلّ فعل تواصلي كلامي.[107] وتقوم دعوى هذا التصوّر على كون الشرط الضروري لقيام إحالة ناجحة، إنّما تقوم على ضرورة أن يصبح النطق باسم علم ما يحمل مضمونا وصفيا مثل الوصف المحدّد وإن لم يكن هو نفسه الوصف المحدّد. وقد حصل بمقتضى هذا الأمر أن تصبح أسماء الأعلام المستخدمة في الكلام بمثابة وصف مختزل، لذلك يتقدّم **سورل** بطريقة في معالجة المضمون الوصفي لأسماء الأعلام، باعتبارها فصلا منطقيا لجميع الأوصاف المسندة لحامل الاسم، حيث يلزم أن يصدق الوصف في واحدة منها على الأقل كما في المثال السابق:

- الفارابي صاحب المدينة الفاضلة؛

- الفارابي هو المعلم الثاني؛

- مؤلّف كتاب «الجمع بين رأيي الحكيمين»؛

يتحدّد المضمون الوصفي لاسم علم «الفارابي» من خلال الفصل المنطقي التالي:

- س [فا (س) ∨ جا (س) ∨ كا (س)]

حيث: يكون (س) متغير شخصي يدل على الفارابي، و(فا) تركز للمتغيّر المحمولي الدال على الوصف الأول، و(حا) متغيّر محمولي يدل على الوصف الثاني، و(كا) متغيّر محمولي يدل على الوصف الثالث، بينما الرمز (∨) يرمز إلى رابطة الفصل. لعلّ ما يبرز من فائدة لهذا النموذج الدلالي فإنّها ترجع أساسا إلى ارتباط وظيفتي الحمل و"الإحالة" في الاستخدام الدلالي لأسماء الأعلام، حيث لا يتم الاستخدام الإحالي هنا بمعزل عن الاستخدام المحمولي.[108]

ويلاحظ بخصوص هذا التصوّر انتصار **سورل** الواضح للنزعة الوصفية في ثوبها التداولي. فما هي حدود هذه النزعة الوصفية في مقاربة إحالة أسماء الأعلام على موضوعاتها؟

106- Engel, (P): Identité et référence, op. cite, p.83

107- Ibidem.

108- يوسف السيساوي: الإحالة بين المنطق واللسانيات، مرجع سابق، ص 132

3- تقويم النموذج الدلالي الوصفي لإحالة اسم العلم

يمكن اختصار عيوب الطريقة الوصفية في التسميّة، في ادعائها القول، إنّ أسماء العلم لا تحيل بذاتها، حتى وإن كنّا نستخدمها للإشارة إلى الموضوعات والأماكن والأشخاص؛ أي نفي انطباق خصائص هذا الاسم على مسمّاه. ولئن كان هذا التصوّر ينطلق من دعوى الإحالة المباشرة[109] التي تزعم أنّ على الأسماء أن تعيّن تعيينا مباشرا موضوعاتها التي تسمّيها، فإنّ هذا الأمر أفضى إلى جعل دلالة اسم العلم مستفادة من الخصائص المنطقية الثابتة (القانون المنطقي الذي وضعه فيه المناطقة: متغيّر شخصي، ثابت شخصي، وصف مختزل) التي تجعله يحيل على موضوعه إحالة مباشرة، بغض النظر عن ظروف وسياق استخدام المتكلّم له. ووفقا لذلك، يمكن إجمال سلبيات هذا التصوّر في النقائص الآتية:

- أفضى التصوّر الوصفي في مقاربته لدلالة أسماء العلم إلى إقصاء سياق استعمال اسم العلم، ومن ثم حصر دلالته في ما يعيّنه بإحالته المباشرة على موضوعه.

- أقصى التصوّر الوصفي سياق المتلفّظ باسم العلم وأدى إلى تهميشه، وقد آل هذا الأمر إلى فصل شروط التحقّق المنطقية للتلفّظ بأسماء العلم عن مقاصد المتكلّم.

- تعامل هذا التصوّر مع اسم العلم في اللغة الصورية، باعتبار أنّه يستجيب للقانون المنطقي ممّا يجعله مجرّد محمول يحمل مضمونا وصفيا قابلا للتحقيق.

- يركزّ هذا التصوّر على الطابع الوصفي للإحالة والدلالة دون الانتباه إلى الجوانب الأخرى، مثل السياق الذي يجري استعماله فيها.

- يعتبر هذا التصوّر اسم العلم مجرّد محمول منطقي يسري عليه ما يسري على الاسم العام المأخوذ على جهة الصفة التي تعيّن موضوعها بشكل مباشر.

هكذا تقود الحجج الدلالية المنطقية التي يقيم عليها التصوّر الوصفي دعواه في إحالة اسم العلم إلى تعزيز الطابع الوصفي لإحالتها، وهذا ما انعكس على تصوّرات بعض فلاسفة المنطق لدلالتها، فرجحوا

109- Linsky, (L): Le problème de la référence; op. cite, p.141

القول بطابعها الوصفي، دون الانتباه إلى إمكانيات اللغة الطبيعية الواسعة في تبليغ دلالة هذه الأسماء وإحالتها المختلفة في السياقات الواقعية والاعتقادية والخيالية.[110]

ثانيا: إحالة اسم العلم لدى بعض النماذج اللسانية والتواصلية

نقصد بهذه التصوّرات بعض النظريات اللسانية التي تنأى بنفسها عن اعتبار إحالة الأسماء خاضعة للمعايير الدلالية الوصفية التي يفترضها رواد الدلاليات الصورية ليستقيم استخدام للغة بشكل صارم.[111] وتجاوزا لقصور هذه التصوّرات الوصفية في استيعاب الغنى الدلالي الذي تسمح به اللغة الطبيعية في إفادة المعنى[112] وإنجاز الإحالة؛ قام بعض بفلاسفة اللغة العادية (**أوستين، ستراوسون، غرايس**،..) بتأسيس منظور تداولي لاستعمال العبارات اللغوية، بحيث ينطلق من سياق استخدام العبارات والأسماء عبر ما يسمونه «مقتضى الاستعمال».[113]

غير أنّه لمّا تحدّدت وظيفة أسماء الأعلام لدى **ميل** في الإشارة فقط إلى الأشياء دون أن تحمل أيّ محتوى دلالي، ولمّا عدّل **فريجه** هذا التصوّر لصالح القول بأنّ معنى هذه الأسماء يقوم فقط في كيفية إحالتها على موضوعاتها دون أن يتعدى الأمر ذلك؛ فقد أورث ذلك للتقليد التحليلي لفلسفة للغة تصوّرا دلاليا يختزل دور أسماء الأعلام في مجرّد الإحالة إلى موضوعاتها. ولقد أثّر هذا الأمر على المناطقة الذين أتوا بعده ممّا حدا بهم ذلك إلى التعامل مع هذه الأسماء بوصفها مجرّد ثوابت منطقية، أو مجرد أوصاف محدّدة، أو متغيّرات حملية في القضايا والعبارات المنطقية. غير أنّه لئن كانت هذه التصوّرات المنطقية أفضت إلى تكريس الطابع الوصفي لإحالة أسماء الأعلام، فإنّه لا مانع مِن أن يكون هنالك من يرد الاعتبار للجوانب اللسانية السياقية لاستعمال هذه الأسماء.

تقليديا كان **جون أوستين**[114]* من الأوائل الذين تحدثوا عن التسمية، باعتبارها فعلا كلاميا تداوليا عندما تكلّم عن التعميد في طقس تسمية الأفراد والأشياء. وغرضه من ذلك لم يكن إبراز الطريقة التي نستعمل بها

110- لعب تصوّر فريجه للإحالة دورا حاسما في هذا التوجّه؛ فقد اعتقد هذا الأخير أنّه متى كان لعبارتين نفس الإحالة (نجمة الصباح/نجمة المساء)، فإنّه يمكن استبدال إحداهما بالأخرى، في كلّ جملة يظهران فيها. والبيّن أنّ هذا التصوّر يقوم على قاعدة الفيلسوف ليبنتز التي تنصّ على أنّ "العبارتان اللتان تسمحان بأن تحلّ إحداهما مكان الأخرى، دون أن يحدث تغيير في قيمتهما الصدقية، متكافئان". ويبدو هذا القول مناسبا للتفريق الذي أحدثه فريجه بين الإحالة والمعنى. انظر بهذا الخصوص:

- Linsky, (L): Le problème de la référence; op. cite, p.48

111- Maurice, (L): La question du rapport entre le sens et la référence dans la philosophie du langage: le cas des noms propres; op. cite, p.124

112- Austin, (J): Ecrits philosophiques; tr Lou Aubert et Anne – Lise Hacker, éd Seuil, Paris, 1994, pp.43/44

113- Eluerd, (R): La pragmatique linguistique; éd Nathan, Paris, 1985, p.123

114* John Austin.

أسماء الأعلام وكيفية إحالتها على موضوعاتها، بقدر ما كان قصدهُ من ذلك تأسيس أفعال الكلام بما هي أقوال إنجازية.[115] أفضى هذا المنظور بالنهاية إلى نقاشات مختلفة بخصوص كيفية استخدام أسماء الأعلام في الإحالة على الأفراد بتأثير من بعض التصوّرات الدلالية الجديدة، خاصة لكلّ من **إيفانس** و**دانلان** في نظريتهما حول التسمية السببية. فما هي أهم مميّزات هذه التصوّرات الجديدة؟

1- تصور غاريث إيفانس (G. Evans)

يقوم أساس هذا التصوّر على دعوى تزعم بوجود فضاء تواصلي محكوم باعتبارات سياقية تجمع بين المتكلّمين، فيشكّل ذلك أساس تواصلاتهم. لكن، بما أنّ أسماء الأعلام، أو ما يسمّيه **إيفانس** الأسماء الشخصية، ترجع إلى أشخاص محدّدين، حيث لا يمكن أن يدل اسم علم واحد أو يحيل على عدّة أشخاص مثلا؛ فإنّ المشكل الذي يطرح بهذا الخصوص، هو أنّنا نجد اسم «علي» أو «جون» يدلّ على أكثر من فرد واحد داخل نفس الجماعة اللسانية.[116] فهل يعني هذا الأمر أن أسماء الأعلام قابلة لقراءات مختلفة؟

يعتقد **إيفانس** أنّنا إذا كنّا نعلم أنّ اسما ما (x) يُطلق على شخص معيّن (y)، بواسطة التنشئة الاجتماعية التي تُرسّخ لدينا أنّ الشخص (y) يحمل الاسم (x)، فإنّنا نرسم في ذهننا صورة محددة للشخص (y) كلّما ذكر على مسامعنا الاسم (x). بمقتضى هذا الأمر يقوم الأشخاص الذين يعيشون في نفس المجموعة اللسانية باستعمال الاسم (x) إمّا للتحدّث مع (y) أو لإعطائه الأوامر، أو للتحدّث عنه.[117] إذن؛ فالاسم (x) يستخدم لمعرفة الشخص (y) حيث يستعمله الأشخاص الآخرون كما يستعمله نفس الشخص ليدرك به ذاته. بناء على ذلك، ميّز **إيفانس** بين صنفين من الناس داخل الجماعة اللسانية الواحدة: الصنف الأول هم «المنتجون»[118*]؛ أي الأشخاص الذين يعرفون الاسم (x) منذ ولادة الشخص (y) ويستعملونه بشكل دائم. وأمّا الصنف الثاني، فهم «المستهلكون»؛[119**] ويمثّلون الأشخاص الذين يعلمون في مراحل متأخرّة بأنّ الاسم (x) يُطلق على الشخص (y) عن طريق تعريفه أو سماع الآخرين ينادونه بالاسم (x)، لذلك يُسمى هؤلاء الأشخاص بالمستهلكين، لكونهم يكتشفون بأنّ الاسم (x) يطلق على الشخص (y) عن طريق سماع الآخرين ينادونه بهذا الاسم.[120]

Austin, (J): Quand dire c'est faire; tr Gille Lande, éd Seuil, Paris, 1970, p.70 115-

116- Evans, (G): The varieties of reference, Oxford University press; 1982, p.373

117- Ibid, p.375

118* Producers.

119** Consumers.

120- Ibid, p.376

تتبادر إلى ذهننا صورٌ ذهنية عن الشخص (y) كلّما سمعنا باسمه (x)، أو إن شئنا القول: فاسمه يثير لدينا مجموعة من الصفات والتّمثلات التي تجعلنا نميّزه بها عن غيره. ويكون بمقدور المنتجين للاسم (x) أن يستخدموا هذا الاسم للتحدّث عن الشخص (y) كلّما أرادوا ذلك؛ وليس هذا فقط، بل أيضا بإمكان هؤلاء المنتجين أن يُنتجوا بخصوص هذا الشخص مجموعة من المعلومات الأخرى، مثل: عمره، وخلفيته الاجتماعية، لونه... إلخ. أمّا المستهلكون لهذا الاسم، فلا يستطيعون أن ينتجوا الاسم (x)، ولا يعرفون أشياء أخرى أو معلومات أخرى غير ما أنتجه المنتجون حول الشخص (y).[121] يتوارث أفراد المجتمع الواحد استخدام أسماء الأعلام الشخصية حسب هذا التصوّر من شخص إلى آخر وحتى لقرون عديدة. ترجع هذه الاستمرارية حسب **إيفانس** إلى سببين اثنين:

- الأوّل، يعود إلى أن أفراد نفس المجموعة يقومون بمجهودات لتعلّم وتذكّر هذه الأسماء.

- الثاني، عندما يقوم الناس باستعمال اسم معيّن ويتحدّثون به عن هذا الشخص.

يبقى الاستثناء من هذا عندما يكون الشخص المتحدّث عنه معروفا للمتكلّم والمخاطب، حيث يكون استخدام الاسم في هذه الحالة ثانويا أو غير ذي قيمة كبيرة.[122] أمّا الأسباب التي تجعل الأفراد داخل الجماعة اللسانية الواحدة يلجَؤون إلى إعطاء أسماء لأشخاص مختلفين، فمن بينها: أنّه عندما نعيش في مجتمع بدون أسماء، فإنّنا لا نستطيع أن نعطي وصفا دقيقا لأيّ شخص مهما حاولنا. لذا فاستعمال الأسماء يوفّر على الأفراد عناء إعطاء الوصف الذي قد يكون دقيقا أو لا يكون. كذلك، عندما نستعمل اسما معيّنا، فإنّ المخاطب يعلم الشخص المتحدث عنه دون الحاجة إلى وصفه. لذا؛ يصبح لكل اسم علمٍ حياةٌ طبيعية، حيث يبدأ منذ ولادته بالنمو ليبلغ مرحلة النضج حيث يقوم المنتجون فيها بجمع كل المعلومات الخاصة بالشخص، ثم يعملون على نشر هذه المعلومات التي قاموا بجمعها حول أشخاص معيّنين.

ويعتقد **إيفانس** أنّه بإمكان مجموعة من الأشخاص الذين ينتمون إلى نفس المجتمع أن يحملوا نفس الاسم، غير أنّ هذا الأمر يطرح مجموعة من المعيقات في تحديد الشخص المعني به أثناء الحديث عنه. بتعبير آخر، إننا نحتاج إلى معلومات إضافية لتحديد الشخص بدقة. لذا يلجأ المتحدّث إلى ذكر الاسم إضافة إلى مجموعة من المعلومات حول نفس الشخص لكي يحدّد المتحدَّث عنه بدقة. بمقتضى ذلك، يلزم المنتجين والمستهلكين معا استحضار واستعمال المعلومات الأخرى التي تمّ جمعها حول الشخص (y) لتحديده بدقة، غير أنّ أفراد هذا المجتمع سواء كانوا منتجين أو مستهلكين يجب عليهم أن يحرصوا على عدم جمع

121- Ibid, p.377/378

122- Ibid, p.379

معلومات خاطئة حول نفس الشخص، لأنّ هذه المعلومات تبقى مرتبطة بنفس الشخص، ويتم استحضارها كلّما ذكرنا اسمه (x).[123]

يكشف هذا التصوّر مدى الارتباط القوي الموجود بين استعمال أسماء الأعلام الشخصية والسياقات التواصلية القائمة في الجماعات اللسانية، حيث لا ينفكّ استخدام اسم العلم عن حامله وكذا عن منتجيه الذين يفرضونه في سياق تواصلاتهم على الفرد، حتى يصبح سريان مفعول حمله لهذا الاسم دائما، ويصبح حامله بدوره مستهلكا له. ويُحيلنا منظور **إيفانس** هذا إلى تصوّر لساني آخر تقدّم به الفيلسوف **كيث دونيلان**[124*]، فما هو هذا التصور لإحالة الاسم؟

2- تصوّر كيث دونيلان (K. Donnellan)

استعاد **دونيلان** تفريقا قائما بين الاستعمال الوصفي للاسم والاستخدام الإحالي له، غير أنّه أعطى لهذا التفريق قيمة دلالية. فقد قابل في العبارات الإحالية المستعملة بين ما يريد المتحدّث أن يدلّ عليه، والموضوع الذي يتوصّل إليه المخاطب اعتمادا على دلالة العبارة الإحالية المخصوصة: (إحالة الدلالة /إحالة المتكلّم)؛ حيث يمكن للاستخدامين أن يتطابقا فتنجح الإحالة، أو أن يختلفا فتفشل.[125] وبناء على هذا التفريق، يقترح **دونيلان** تعريفا لشرط نجاح إحالة اسم العلم، حيث تكون هذه الإحالة ناجحة، إذن وفقط؛ إذا كانت إحالة المتكلّم مطابقة لإحالة الدلالة.[126] أما بخصوص حالة الأوصاف المحدّدة، فيلزم أن تستوفي بمقتضى معناها المعجمي بعض الشروط التي لا بدّ أن يستوفيها موضوع ما لكي تحصل إحالة الوصف المعني أو المحدّد. ويوجد هنالك، وفقا لهذا المنظور، إمكانٌ لفشل الإحالة من جانبين على الأقل:

- عندما يكون الوصف المحدّد ناقصا، فتكون الشروط التي يقتضيها مسحوبة على عدد كثير من موضوعات هذا العالم، عندها يستحيل أن تُحيل عليه إشارة واحدة، بل أكثر من واحدة في نفس الوقت.

- عندما يقتضي الوصف المحدّد مجموعة من الشروط يستجيب لها موضوع آخر غير الموضوع المقصود بالإحالة لدى المتكلّم، حيث يستعمل وصفا محدّدا غير الذي يصحّ في حق الموضوع، بالتالي يقع الخطأ في الإحالة.

123- Ibid, pp.383/384

124* Keith Donnellan.

125- Recanati, (F): Philosophie du langage et de l'esprit, op. cite, p.175

126- Donnellan, (K): «Reference and Definite Description», in Philosophical Review, vol 75, 1966, pp 281/304

توجد وظيفتان للأوصاف المحدّدة لدى **دونيلان**: الأولى؛ تستخدم للإحالة على ما يقصده المتحدّث بها وصفيا. أمّا الثانية؛ فتظهر عندما تُستعمل هذه الأوصاف على نحو مختلف، حيث يمكن للمتكلّم أن يستعملها إحاليا في مناسبات متعدّدة ومختلفة فيختلف مدلولها. ويسمح هذا الازدواج في التعامل مع إحالة الأوصاف المحدّدة بالقول إنّها تعمل في بعض العبارات والجمل بشكل مستقلّ عن المناسبة الخاصة التي استعملت فيها. وفي هذه الحالة، يؤكّد **دونيلان** وجود استعمالين للأوصاف المحدّدة: استعمال وصفي واستعمال إحالي؛[127] ويوضح المثال الموالي هذا التفريق:

- قاتِل سميث مجنونٌ؛

يبيّن منطوق هذا القول أننا لا نعرف من قتل سميث في الواقع، وهذا هو الاستعمال الوصفي للوصف المحدّد. بالمقابل، قد نكون في موقف آخر نريد توجيه انتباه المستمع لأن يدرك ما في ذهننا عندما نتكلّم عن قاتل سميث، فنترك له المجال لتبيّن وإدراك الذي نتحدّث عنه، وهذا هو الاستعمال الإحالي للوصف المحدّد. والمُلاحَظ أنّ هذا التفريق بين الاستعمال الوصفي والاستعمال الإحالي للأوصاف المحدّدة ليس اصطناعيا، بل هو واقعي دارجٌ في استعمالنا للأوصاف المحدّدة.

إنّ تفريقا من هذا الصنف غالبا ما يُثير الفروق القائمة بين الإحالة من منظور دلالي صِرف، والإحالة من منظور استعمالي تداولي خالص. كما يُثير أيضا تفريقا منهجيا آخر بين صنف القضايا الفردية والأخرى العامة، وليس يخفى حجم النقاش في هذه الإشكالات الدلالية في فلسفة اللغة المعاصرة. غير أنّه يضعنا تفريق **دونيلان** السابق أمام إمكان تصور إحالة الاسم والإشارات من خلال سياق استعمالها، وهذا ما قام **فرانسوا ريكاناتي**[128]* به عندما ربط إحالة اسم العلم بسياق وروده في الخطاب اللساني؛ فكيف تصوّر هذا الأخير إحالة اسم علم ما عند استعماله داخل الخطاب اللساني الطبيعي؟

3- تصوّر فرانسوا ريكاناتي (F. Recanati)

تعود إحالة اسم العلم حسب **فرانسوا ريكاناتي** إلى كلّ شخص حامل لهذا الاسم. لكن تحديد الشخص الذي يحيل عليه الاسم بصفة دقيقة، إنّما تتحكّم فيه مجموعة من العوامل اللسانية والثقافية والاجتماعية. يفيد هذا الأمر أنّ السياق يلعب دوره في تحديد الشخص الذي يحيل عليه اسم العلم؛ ولتوضيح ذلك، نعطي المثال الآتي:[129]

127- يوسف السيساوي: الإحالة بين المنطق واللسانيات، مرجع سابق، ص 166

128* François Recanati.

129- Recanati, (R): Direct reference; Blackwell Publisched, Oxford, 1997, p.163

أ. هذا الشخص (يشير بيده إلى سقراط) اسمه سقراط؛

ب. هذا اللون (يشير إلى عيّنة من اللون الأحمر) يسمّى اللون الأحمر؛

ت. الأطباء النفسانيون يسمّون أطباء عقليين؛[130**]

يظهر من خلال هذه الأمثلة أنّ السياق يلعب دورا حاسما في تحديد الشخص المحال عليه بالاسم؛ فسياق الكلام الذي ظهرت فيه هذه العبارات يساعدنا على تحديد الشخص المقصود بالإحالة.[131] فمثلا استعمال اليد والإشارة يساعد على تحديد الشخص المعني بتلك الإحالة. بالتالي؛ فكلّ من الإشارات والعوامل السياقية الأخرى (الثقافية والاجتماعية) تتدخّل في تحديد إحالة الاسم والشخص الذي نحيل عليه باستعمال هذا الاسم.[132] ومن جهة أخرى، توجد هنالك بعض الأسماء التي تقوم بإحالة متعدّدة، حيث تستطيع أن تحيل على أكثر من شيئين مختلفين في نفس الوقت، حيث يصعب حينها معرفة الشّخص الذي يحيل عليه الاسم، كما في تسمية (Bank) في اللغة الانجليزية التي تحيل على "المؤسّسة البنكية" وفي نفس الوقت إلى "جانب النهر". ولعلّ ما يدلّ عليه هذا المثال، هو أنّ تسمية (Bank) تطرح مشكلة في فهم إحالتها المتوقّعة، بالتالي يفرض هذا الغموض العودة إلى سياق ورودها في الكلام قصد معرفة طبيعة هذه الإحالة المتوقّعة منها (حيث يسحب مفهوم الاسم العام هنا على اسم العلم).[133]

يطرح هذا الغموض لإحالة الاسم السؤال حول العلاقة التي تربط التسمية بالمسمّى، وبخاصة بالنسبة إلى الأسماء الشخصية (أسماء الأعلام).[134] يرى **ريكاناتي**، بهذا الخصوص، أنّ العلاقة التي تربط الاسم بالشخص الذي يحيل عليه علاقة اعتباطية، حيث يتدخّل سياق الحديث في تحديدها ومعرفة الشخص الذي تحيل عليه الأسماء. بالتالي؛ فإنّنا لا نستطيع تجاوز هذا السياق أو الاستغناء عنه حينما نريد أن نعرف طريقة إحالة الأسماء على أفرادها وموضوعاتها.[135] ويسمح هذا التصوّر بربط إحالة الاسم بسياق وروده اعتبارا للجانب التركيبي ممّا يعزّز بالنهاية دور سياق الكلام في مقاربة إحالة الحدود الفردية وكذا أسماء العلم.

130** Alienists.

131- Langendonck, (W): Theory and Typology of Proper Names; op. cite, p.44

132- Recanati, (F): Direct reference; p.138.

133- Langendonck, (W): Theory and Typology of Proper Names; p 43

134- Recanati, (F): La transparence et l'énonciation, éd de Seuil, Paris, 1979, p.49

135- Recanati, (F): Direct reference, Op. Cite, p53

والفائدة المنتظرة من هذا المنظور، فتكمن في أنّه يعفينا التمييز كلّ مرّة بين معنى الاسم (الجانب الدلالي) ومختلف أشكال استعمالاته الإحالية: الأدبية والفنية والواقعية (الجانب التركيبية للاسم).[136]

4- تقويم النموذج الدلالي اللساني التواصلي لإحالة اسم العلم

يظهر فيما تعرضنا له آنفا بخصوص الطريقة اللسانية التواصلية في التسمية بأسماء الأعلام، وجود نوع من تركيز القول على الجوانب التركيبية اللسانية لدى **ويلمي** تحديدا، في حين تنزع طريقة **غاري بريو** و**غاريت إيفانس** إلى ربط التسمية بالتواصلات التي تجري داخل الجماعة اللسانية الواحدة؛ غير أنّ لهذه الطريقة حدودا نظرية ومنهجية تحدّ من فعّاليتها وقدرتها على استيفاء كل الجوانب الإحالية لعملية التسمية. وبخصوص هذه الحدود، نجد الطريقة اللسانية تركزّ فقط على الأبعاد التركيبية والنحوية لاستخدام الأسماء، وغالبا ما تهتم بالصوت وشكل التلفّظ، فتعتبر اسم العلم مجرّد لفظة خالية من أية دلالة. في حين تحصر الطريقة التواصلية دلالة أسماء الأعلام في كيفية استخدام الناس لها في جماعاتهم، ضاربة صفحا عن الأبعاد الأخرى الممكنة لتوظيف الأسماء، مثل الاستعمال الخيالي والمجازي وحتى الإدراكي.

يكمن دور التصوّر التواصلي اللساني لمقاربة إحالة صنف عبارات أسماء العلم في قدرته على ربط كيفية إحالة هذا الصنف من العبارات اللسانية بسياق استعمال المتكلّمين بها. وقد رأينا كيف انفتح **دونيلان** على سياق حديث المتكلّم حين فرّق بين الاستعمال الوصفي للاسم والاستعمال الإحالي له، ورغم ما يثيره هذا التفريق من إشكاليات وصعوبات متنازع حولها بين المناطقة، إلاّ أنّه يمهّد للربط بين تحديد إحالة الاسم وموقع مستعمله. غير أنّ قولا من هذا القبيل لا يستطيع أن يقّدم كلّ الأجوبة المنطقية التي تطرحها إحالة الأسماء في مختلف السياقات الخطابية (الواقعية والخيالية). ولعلّ هذا الأمر هو ما جعل بعض نظار المنطق المعاصرين ينفتحون على آفاق علمية جديدة في مقاربة إشكالية إحالة الأسماء والألفاظ وفقا لأسس نظرية ومنهجية تتقاطع علوم الأعصاب والبرمجيات والسيبرنيكيات في إطار ما يسمى بفلسفة الذهن والعوم المعرفية.

136- Azelarabe, (L), (B): «Vers une approche semantico-pargrgmatique des noms propres», in Linguistica comm - nicatio; Vol. 2, num 1,1990, pp.111/119

خاتمة وتركيب

إنّ الغرض من عرض هذه النماذج الدلالية في تأويل إحالية أسماء العلم هو الوقوف على حدود بعض النظريات المنطقية والفلسفية في تحليل وفهم الوظيفة الإشارية للأسماء الشخصية وفقا لكل نظرية دلالية على حدة. ولقد اتضح مع **جون ستيوارت ميل** ارتباط عملية إحالة اسم العلم بمعرفة كيف توحي هذه الأسماء على الأشياء دون أن تكون لها دلالة ذاتية تخصّ ما تحيل عليه. وقد حاول منطق المحمولات منذ **غوتلوب فريجه** مقاربة كيفية إحالة هذه الأسماء بطريقة دلالية وصفية محكومة بمحدّدات المعالجة الماصدقية كما طوّرها **برتراند راسل** معتبرا أسماء العلم أوصفا محدّدة.

حاولنا كذلك إبراز عيوب هذه الطريقة في الإحالة عندما وقفنا على بعض الحجج المؤسّسة لها، فبينا حدودها من خلال إبراز حدود دعوى التصوّر الوصفي في إحالة الاسم، حيث عادة ما تفضي إلى تعزيز الطابع الوصفي لدلالية أسماء العلم. وقلنا إنّ ذلك يحدّ من مختلف إمكانيات اللغة الطبيعية في الدلالة والإحالة.

وفي مقابل ذلك، استطاع النموذج اللساني التواصلي (ايفانس، ريكاناتي) تجاوز النموذج الدلالي الوصفي في مقاربة لحالة اسم العلم، منصرفا إلى التركيز على الجوانب المهملة لدى النظريات الوصفية في تحليلها لكيفية إحالة أسماء العلم، خاصّة منها ما يتصل بدلالية السياق والأخذ باعتبار المناسبات السياقية والتداولية والخطابية. غير أنّه، رغم كلّ ذلك، يبقى هذا التوسيع التداولي في حاجة إلى أساس نظري منطقي صلب يمكّنه من تأسيس نظرية منطقية واضحة المعالم، حيث يكون بإمكانها معالجة مختلف الإمكانات التي تتيحها اللغة الطبيعية في الإحالة خاصة في السياقات الاعتقادية. وذاك ما سوف تحاول تصورات صول كريبكه تجاوزه في إطار تصوّرات منطق الموّجهات الذي يقوم على دلالية العوالم الممكنة.

مصادر ومراجع الدراسة

- باللغة العـــربيـــة:

المصادر:

- أفلاطون: محاورة كراتيلوس، ترجمة عزمي طه السيّد أحمد، الطبعة الأولى، نشرة وزارة الثقافة، عمّان، الأردن، سنة 1995

المراجع:

- التهامي الضرضاري: نظرية اللسان في فلسفة الإغريق، الجزء الأول فقه الشذرات، الطبعة الأولى، المطبعة الورقية الوطنية، مراكش، المغرب، سنة 2016
- طه عبد الرحمان: المنطق والنحو الصوري، ط الأولى، دار الطليعة، بيروت، سنة 1983
- حسان الباهي: اللغة والمنطق، ط الأولى، نشرة المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، سنة 2000
- محمد مرسلي: منطق المحمولات، ط الأولى، دار توبقال، الدار البيضاء، المغرب، سنة 2003
- يوسف السيساوي: الإحالة في سياق التراث العربي الإسلامي، الطبعة الأولى، دار المطبعة الوطنية، الدار البيضاء، المغرب، سنة 2014
- يوسف السيساوي: الإحالة بين المنطق واللسانيات، أطروحة الدكتوراه، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، مركونة بكلية الآداب، ظهر المهراز، الموسم الجامعي 2006/2007
- ويلارد كواين: من وجهة نظر منطقية، ترجمة حيدر إسماعيل، المنظمة العربية للترجمة، ط الأولى، بيروت، سنة 2006

- باللغات الأجنبية:

المصادر:

- Aristote, (T): Les œuvres complètes; sous la direction de Pierre Pellegrin, éd Flammarion, Paris, 2014
- Kant, (E): Critique de la raison pure, tr de Jules Barni, Flammarion, Paris, 1976
- Mill, (J), (S): A system of logic, Ratiocinative and inductive; Archbishop Whateley, Professor Bain, First launched; June 2012
- Platon: Cratyle; Collection Folio Gallimard, tr Chambry, (E), Paris, 1967

المراجع:

- Austin, (J). (L): Quand dire c'est faire; éd Seuil, voir l'introduction de G. Lande, Paris, 1970
- Austin, (J). (L): Ecrits philosophiques; tr Lou Aubert et Anne – Lise Hacker, éd Seuil, Paris, 1994
- Alloncle, (R): Nom propre et référence, thèse de master, option Philosophie, Université Pierre Mendès France, 2012
- Apel, (K, O): Ethique de la discussion; tr de l'allemand par Hunyadi, M. éd CERF, Paris, 1994
- Benveniste, (E): problèmes de l'linguistique générale, vol 1, éd Gallimard, Paris, 1974
- Bach, (K): Description: Points of reference. In Description and beyond, Reimer, M and Bezuidenhout, A; Oxford university Press, 2004
- Brun, (J): Les stoïciens; presses universitaires de France. Paris, 1968
- Badidike, (J.P): La rigidité des indexicaux auto-désignatifs; Louvain-la-Neuve, avril, 2012
- Burge, (T): Fondations of Mind; Vol 2, Clayendon Press, Oxford, First Published, 2007.
- Chauvineau, (J): La logique moderne, éd Puf, Paris, 1957
- Cavaillès, (J): Œuvres Complètes de philosophie des sciences, Hermann, Paris, 1994
- Dummett, (M): Les origines de la philosophie analytique, tr de l'allemand par Marie-Anne Lescourret; éd Gallimard. 1991
- Evans, (G): The varieties of reference, Oxford University press, 1982
- Engel, (P): Identité et référence, presse de l'école normale supérieure d Ulm, paris, 1985
- Engel, (P): Précis de philosophie analytique; 1er édition, éd Puf, Parsi, 2000
- Eluerd, (R): La pragmatique linguistique; éd Nathan, Paris, 1985
- Frege, (G): Ecrits logiques et philosophiques, Paris, Seuil, 1971

- Frege, (G): Wissenschaftlicher Briefwechsel; Felix meiner verlag Hamburg, Zweiter Band, 1976

- Frege, (G): Dix-sept propositions clés sur la logique; in Ecrits Posthumes, Nîmes, Editions Jacqueline Chambon, 1994

- Frege, (G): Über Sinn und Bedeutung; in Kleine Schriften, Hildesheim, Gerg Olms AG, 1990

- Gary-Prieur: Grammaire du nom propre; Presses universitaire de France, Paris, 1994

- Habermas, (J): La pensée postmétaphysique, tr Rainer Rochlitz, Armond colin, Paris, 1993

- Hottois, (G): Penser la logique, De Boeck-Wesmael s.a. Bruxelles, 1989

- Hahn, (M): Theories of Reference; Thesis of Master of Arts, Dept of Philosophy in The University of British Columbia, February, 1978

- Jonasson, (K): Le nom propre: Constructions et interprétations. Louvain-la-Neuve; éd Duculot, 1994

- Kutschera, (F): Gotllob Frege: Eine einfürung in sein werk; Walter de Guyter, Berlin, New-york, 1989

- Linsky, (L): Le problème de la référence; tr S. Stern-Gillet, Ph. Devaux, P. Gochet; éd de Seuil, Paris, 1974

- Langendonck, (W): theory and Typology of Proper Names, by Walter de Gruyter Gmbh et Co. KG, D-10785. Berlin. 2007

- Lycan, (W): Philosophy of language, Routledge, Second edition, Taylor & Francis Group, New York - London 2008

- Mill, (J), (S): A system of logic; Harper and Brothers, New York, 1882

- Maurice, (L): La question du rapport entre le sens et la référence dans la philosophie du langage: le cas des noms propres, thèse de philosophie, Université Jeans Moulin – lyon 3, 2012

- Meyer, (M): Logique, langage et argumentation; Hachette, Paris, 1982

- Quine, (W): Le mot et la chose, tr Joseph Dopp et Paul Gochet, ed Flammarion, 1977

- Recanati, (F): La transparence et l'énonciation, éd de Seuil, Paris, 1979
- Recanati, (F): Philosophie de langage, éd Gallimard, Collection folio essais; Paris, 2008
- Recanati, (F): Direct reference; Blackwell Published, Oxford, 1997
- Strawson. (P): Etudes de logique et de linguistique; tr Judith Milner, éd Seuil, Paris, 1977
- Searle, (J): Les actes de langage. Tr H. Pauchard. Paris, ed Hermann, 1972
- Vaxelaire, (J.L): Les noms propres: une analyse lexicologique et historique; éd Honoré Champion, Paris, 2005

ـ مقالات ودراسات عربية:

- شفيقة بوستوكي: «دوّار الشعب لم يعد موجودا: بحث في الوجود»، حوليات كلية الآداب، جامعة الكويت، الحولية 12، الرسالة 78، الكويت، سنة 1978

ـ مقالات ودراسات أجنبية:

- Burge, (T): «Reference and proper names»; The journal of philosophy, Vol 70, 14, On reference, 1973
- Burge, (T): «Philosophy of language and Mind: 1950 – 1990»; In The philosophy Review, Vol 101, Isse 1. Essays on Contemporary philosophy; Jan, 1992
- Baker, (L) and Wald, (D): «Indexical reference and de Re Belief»; In Philosophical studies 36, Reidel publishing Co, 19791
- Billy, (P): «Pour une redéfinition du nom propre»; Actes du colloque de Best, 21 – 24 Avril; Nom propres et nomination. Klincksieck, Paris, 1994
- Devitt, (M): "Reference", In Routledge encyclopedia of philosophy, Vol 8, ed Craig Edward, London, 1998
- Donnellan, (K): «Reference and Definite Description», in Philosophical Review, vol 75, 1966
- Engel, (P): «Le sens d'un nom propre»; Archives de philosophie 47, 1984,.431/448
- Ishiguro, (H): «Référence, identité et culture», in Sémantique et épistémologie, collection débats philosophiques sous la direction de Ali Benmakhlouf, éd le Fennec, Casablanca, Mai 2004

- Gary-Prieur: « La modalisation du nom propre », num 92, vol. Syntaxe et sémantique des noms propres; Larousse, déc. 1991

- Gary-Prieur: Grammaire du nom propre, in Collection linguistique nouvelle, Puf, Paris, 1994

- Recanati, (F): «La sémantique des noms propres: remarques sur la notion de désignateur rigide», in Langue française, Num 57, Grammaire et référence,1983

- Searle, (J): «Proper names», in Mind, new series, Vol 67, 266, 1958

- Vandendorpe, (C): «Quelques considérations sur le nom propre». Article publier dans: Langage et société, numéro 66, déc 1993

MominounWithoutBorders

Mominoun

@ Mominoun_sm

مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث www.mominoun.com

الرباط – أكدال. المملكة المغربية

ص ب : 10569

الهاتف : 54 99 77 537 212+

الفاكس : 27 88 77 537 212+

info@mominoun.com

www.mominoun.com

All rights reserved © 2018

جميع الحقوق محفوظة © 2018